

Distr.: General

15 April 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية)
ثم: السيد أوزوغارغن (نائب الرئيس) (تركيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد كيبيدي (اثيوبيا): عبر عن مشاركته في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل اندونيسيا نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، وكذا بيان بنغلاديش باسم الدول الأقل نموا. وأشار إلى التناقض الصارخ الذي يتمثل في وجود عالمين جنبا إلى جنب: عالم الرخاء وعالم الفقر والبؤس، ولاحظ، تبعا لما يشير إليه تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الدول الغنية قد وصلت خلال العام الماضي إلى أوج الاستهلاك العالمي بينما ظلت نسبة ٨٠ في المائة من سكان العالم تعاني من الفقر المدقع. وأضاف أن هذا أمر لاسبيل إلا قبوله أو تبريره من الناحية الأخلاقية، ذلك أن اقتلاع جذور الفقر ليس خيارا بل واجبا.

٢ - ومضى قائلا إن الفقر، في أفريقيا والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص، ما فتئ يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق النمو والتقدم الاقتصاديين. فإضافة إلى ندرة الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق النمو، هناك مشاكل عبء خدمة الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتصاعد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو والآثار السلبية لتدابير التكيف الهيكلي. وتشكل المدفوعات المقررة لتسديد فوائد الديون الخارجية ما يزيد على ثلث عائدات صادرات تلك الدول، مما يفضي إلى ضعف خدماتها الاجتماعية. وأضاف أن مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون مكننت من إضفاء قدر أكبر من التنسيق والاتفاق على الجهود المنصبة على هذه المسألة. بيد أن هذه الآلية ينبغي أن تخضع لمراجعة عميقة، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بشروط الاستفادة، ومبالغ تقليص الديون، والأجال المحددة لتقديم المعونة. وأردف قائلا إن الدول الأفريقية التي تضم في صفوفها، كما أشارت إلى ذلك المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ٢٣ من مجموع ٤٨ بلدا من البلدان الأقل نموا، هي الأولى بأن تستفيد من إلغاء الديون وتحويلها ومن الإصلاح الذي ينبغي إدخاله على المبادرة.

٣ - ومضى يقول إن الحجم الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لا يتناسب والصعوبات التي تواجه البلدان النامية أو الجهود التي تبذلها لإصلاح اقتصادياتها. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ أنها تمكن من تفادي برامج إنفاذ مكلفة. ومن الواجب منع استمرار هذه المساعدة في التقلص، ووضع حد لنقل الموارد السليبي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. فمن اللازم أن تتمكن هذه البلدان من الحصول على تدفق هام للمساعدة الرسمية يمكنها من تمويل الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية دون الخضوع لأية شروط ذات طبيعة غير اقتصادية. وفي الوقت نفسه، تساهم تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر، لا سيما الموجهة منها إلى قطاعي الهياكل الأساسية والصناعة التحويلية في التعجيل بتدفق رؤوس الأموال الى المرافق العامة التي تشتد الحاجة إليها. لهذا السبب ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذ تدابير تكميلية لتلك التي تتخذها الدول النامية حتى لا تبقى هذه الأخيرة عرضة للتهميش فيما يتعلق بالاستفادة من الاستثمارات العالمية.

٤ - وأضاف أنه يلزم للدول النامية أيضا الاندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف شريطة أن يتسم هذا النظام بالتكافؤ الحقيقي. ومن الضروري تدعيم المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية، والقضاء على الحواجز التجارية التي تقف عقبة في وجه صادراتها والتنفيذ التام للتعهدات المتصلة بالمنتجات التي لها أهمية خاصة بالنسبة لهذه البلدان. وفي هذا الصدد، تؤيد اثيوبيا تأييدا كاملا القرار الذي اتخذته اجتماع القمة لدول عدم

الانحياز المعقود في دربن (جنوب افريقيا)، الذي يدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الى إجراء تحليل موضوعي وعميق لآثار تحرير التجارة العالمية وتقوية قدرة البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات التجارية وتدعيم قدرتها على التصدير وفحص العوامل الهيكلية مثل مشكلة الديون، والتمويل غير الكافي لأغراض التنمية، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا، والتي تمنع الدول النامية من الاستفادة من الفرص التي يمنحها لها نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٥ - وقال إن عدم قدرة كثير من البلدان النامية على الاستفادة من عولمة الاقتصاد، وكذا الأزمة المالية في آسيا التي أثرت على النظام المالي الدولي بأسره، هي عوامل تشير إلى ضرورة إحداث شراكة جديدة، في إطار ديمقراطي، تشارك فيها بنشاط جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أساسي في خلق هذا الإطار الجديد. ويشكل قرار عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية خطوة هامة في هذا الاتجاه.

٦ - السيد عبد العزيز (مصر): عبر عن تأييد بلاده للبيان الذي أدلى به وفد اندونيسيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين. وأضاف أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة الاقتصادية الدولية قد نشأت عنها أزمة جديدة في الأسواق المالية. وبرزت من جراء ذلك التعقيدات والقرارات الصعبة التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، أمام شبح ركود خطير لن تسلم منه الدول المتقدمة ولا الدول النامية. وفي سياق الدورة الحالية للجمعية العامة وخصوصا عمل اللجنة الثانية، من الضروري تحليل أسباب هذه الأزمات من أجل الوصول إلى توافق دولي في الآراء بشأن كيفية التنبؤ بها وطريقة معالجة العولمة بجوانبها الإيجابية والسلبية. ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان رغم ذلك أن القدرة الاقتصادية والمؤسسية للبلدان لإدراك هذه الظواهر وعواقبها تختلف اختلافا كبيرا وأن آثار الأزمة على ملايين المواطنين في الدول النامية، المعرضين للفقر والتهمة وما ينتج عنهما من تقلبات اجتماعية وسياسية، تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين اللذين يعتبر الحفاظ عليهما إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة.

٧ - ومضى قائلاً إن من الضروري معالجة هذه المسألة من زاويتين: فعلى المدى القصير، ينبغي التخفيف من الآثار السلبية التي تمس القطاعات الأكثر فقرا في العالم النامي، أما على المدى الطويل، فينبغي دراسة مشاكل التكيف الهيكلي للنظام الاقتصادي الدولي الحالي مع تيار العولمة وأثره على الصعيدين الوطني والدولي. ومن جهة أخرى، تختلف الآراء والنظريات بشأن أسباب الأزمة المالية وحلولها اختلافا شديدا كما يتضح من الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لذا، ينبغي الوصول الى توافق في الآراء في أقرب وقت وتحقيق قدر أكبر من التنسيق الدولي من أجل تخفيف حدة هذه الاختلافات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتطور الوضع الدولي على المستوى القطري والمستوى الدولي تطورا هاما من أجل معالجة هذه المسائل بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. ومن الضروري كذلك إقامة شراكة عالمية حقيقية لتحقيق النمو، من أجل مواجهة عواقب العولمة والسيطرة على تقلبات السوق بما تنطوي عليه من آثار سلبية في بعض الأحيان. وينبغي أن تتم هذه الأمور على نحو متوازن مع مراعاة مصالح الدول النامية والمصالح الطويلة الأجل للمجتمع الدولي كله، وكذا مراعاة ضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والأمم المتحدة هي المنظمة الدولية القادرة على الاضطلاع بهذه المهمة. ويشكل الحوار الرفيع المستوى الذي تم مؤخرا بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط خطوة أولى في هذا الاتجاه.

٨ - ومضى قائلاً إن مصر قد تقبلت بصدور ربح التعاون مع عملية العولمة والاستفادة لأقصى الحدود من جوانبها الإيجابية. ففي أوائل التسعينات وضعت برنامجاً واسعاً للإصلاح الاقتصادي حقق مكاسب بشهادة العديد من المؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية. وفي مجال العلاقات المتعددة الأطراف والعلاقات بين الجنوب والجنوب والشمال والجنوب، انضمت مصر إلى اتفاق جامعة الدول العربية من أجل إحداث منطقة تجارة حرة عربية قبل حلول عام ٢٠٠٧، وإلى اتفاق السوق الحرة لأفريقيا الجنوبية والشرقية. وعلاوة على ذلك ومنذ ثلاث سنوات، تنظر مصر في مسألة الانضمام إلى اتفاق الاتحاد الأوروبي من أجل خلق منطقة تبادل حر بحلول عام ٢٠١٠، تضم بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية. كما أنها شاركت في إنشاء مجموعة الـ ١٥ وساهمت أيضاً في أنشطة حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

٩ - وأضاف قائلاً إن الدول النامية، على الرغم من جهودها للاندماج في النظام الاقتصادي الدولي، لا تزال تواجه عراقيل تتجاوز نطاق الأزمة المالية الحالية. وتجدر الإشارة على سبيل المثال إلى فرض حواجز تجارية غير تعريفية في ظل نظام للتدابير الحمائية تسوده الفوضى، مثل الإغراق غير المبرر وفرض حواجز ذات طابع تقني ومحاولات فرض قواعد قانونية مجحفة بدعوى حماية العمال أو الحفاظ على البيئة. ونتيجة لكل هذه العوامل، يمثل خطر استعمال هذه القواعد لعرقلة صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

١٠ - وأضاف أن الدول النامية لا سيما الدول الأفريقية، تعاني من تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية وازدياد متطلبات منحها، ومثل ذلك الطابع الانتقائي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية التي لا تتركز في معظم الأحوال على معايير اقتصادية موضوعية. وتشيد مصر بالمبادرات الدولية العديدة الموجهة للتخفيف من وطأة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعيشها الدول الأفريقية، وذلك رغم أن تطلعاتها بخصوص القارة الأفريقية تتجاوز بكثير هذه المبادرات.

١١ - السيد لافروف (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن مداورات اللجنة الثانية تتيح فرصة دراسة العمليات المعقدة التي تتفاعل في إطار الاقتصاد العالمي الحالي، حيث تتعمق العولمة، نتيجة للترابط المتزايد، سواء في الأسواق أو في الأزمات. وأضاف أن الدورة السابقة شهدت دراسة المهمة العاجلة المتمثلة في بعث الاقتصادات المتأزمة. وقد اتضح الآن أن التدخلات التي تحدثت على نحو متقطع لن تحل المشكلة وأنه ينبغي الاشتراك في اتخاذ تدابير فعالة لتجنب أزمة عالمية. وما من شك في أنه يقع على عاتق الدول نفسها مسؤولية وضع سياسات أكثر انفتاحاً وخاضعة لمراقبة أفضل من أجل اجتذاب الموارد المالية والاستثمارات وضبط القروض والقطاعات المصرفية. بيد أنه ينبغي كذلك وضع القواعد السارية في السوق العالمية موضع دراسة نقدية لكون هذه السوق تخضع لمراقبة أقل صرامة بكثير من تلك التي تمارسها الآليات الوطنية للنظم الاقتصادية المتقدمة النمو والمستقرة. وينبغي كذلك دراسة الطرق الكفيلة بتجنب عمليات المضاربة التي من شأنها أن تقضي إلى هروب كبير وفوري لرؤوس الأموال مما قد يدفع ببلدان بأكملها إلى حافة الإفلاس.

١٢ - وقال إن هناك سؤالاً يطرح بشأن فعالية النظام المالي العالمي ووظيفة مختلف القطاعات المشاركة فيه، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والبنوك عبر الحدودية ومجموعات الاستثمار وبنوكي الدائنين والمستثمرين. وثمة اقتراحات من أجل تنسيق آليات التنظيم المالي على المستوى الدولي وخلق نظام لإعادة جدولة الدين المتعدد الأطراف في أوقات الأزمات. وقد أشارت اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي إلى ضرورة صياغة قواعد مالية دولية، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في الأسواق، ووصول أفضل إلى المعلومات،

علاوة على مشاركة أكبر للقطاع الخاص في إيجاد حل للأزمات المالية. ويساند الاتحاد الروسي مبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف أنشطة صندوق النقد الدولي لمحاربة الأزمات وإعطاء أهمية أكبر للتدابير الوقائية في استراتيجيات الصندوق. وفي إطار الحوار رفيع المستوى الذي جرى يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر بشأن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للعلومة والترايط، تم الإدلاء باقتراحات مفيدة من أجل متابعة العمل في "التصميم الجديد" للنظام المالي العالمي. وفي إطار الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعقودة مؤخرا بواشنطن العاصمة، تم الاتفاق على اعتماد تدابير مختلفة من المرتقب أن تساعد على تجاوز آثار الأزمة المالية، مع مراعاة المشاكل الخاصة بـ "الاقتصادات الناشئة".

١٣ - ومضى قائلا إن الحالة الاقتصادية للاتحاد الروسي قد تأثرت أيضا بعواقب الأزمة المالية. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٨، تقلص الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢,١ في المائة والإنتاج الصناعي بنسبة ٢,٦ في المائة. كما ارتفع معدل البطالة وعلقت ما يقرب من ٣٠ في المائة من الشركات الصغرى عملياتها أو أعلنت إعسارها. ولا يمكن حل الأزمة الحالية إلا بتوافق وطني في الآراء بين جميع القوى السياسية، كما تجلى ذلك بوضوح من خلال تشكيل الحكومة الجديدة. فقد شرعت هذه الأخيرة في اتخاذ تدابير عاجلة من أجل العمل على استقرار سعر صرف، الروبل وتجنب التصدير غير المشروع لرؤوس الأموال وإعادة تنشيط التوفير بالعملة الصعبة، وتقوية النظام المصرفي، وإعادة جدولته الدين الداخلي، وإصلاح النظام الضريبي، وتنشيط الإنتاج، وضمان الحماية الاجتماعية للسكان. وستوجه الحكومة سياساتها، مع الإبقاء على استراتيجيتها المتمثلة في تطبيق مبادئ السوق على نحو متصاعد من أجل تشجيع النمو، إلى تعزيز القطاع الحقيقي للاقتصاد وتقوية الجانب الاجتماعي من الإصلاحات. وقد أعادت الحكومة التأكيد على نيتها في الوفاء بالتزاماتها بشأن القروض الداخلية والخارجية وفي إعادة خلق مناخ مؤات للاستثمار الخارجي في البلد.

١٤ - وأضاف أن الأزمة قد ساعدت على الاستفادة من الأخطاء المرتكبة في إدارة النظام المصرفي والمالي للبلد وإعمال التفكير بصفة عامة في إصلاح الاقتصاد الكلي الذي تم مؤخرا تبعا للصيغ التي أملتتها المنظمات المالية الدولية. فمن الواضح بأن "العلاج بالصدمة" ليس بالدواء الناجع. إذ ينبغي اعتماد موقف أكثر براغماتية وتوازنا يجمع بكل مدونة بين آليات الضبط الذاتي للسوق ومراقبة الدولة، مع مراعاة خصائص كل بلد وحالته الاجتماعية والسياسية. وتشير الأزمة المالية في روسيا كذلك إلى الهشاشة العامة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو أمر لم يضعه في الحسبان المحللون والمستثمرون والأجهزة المالية، كما لم تتخذ بشأن ذلك أية تدابير ملائمة ربما كانت تمكن من تفادي الانهيار المالي. لذا فمن الضروري تكثيف المساندة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك عن طريق هيئات منظومة الأمم المتحدة التي لم تتم الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها استفادة تامة.

١٥ - وواصل قائلا إن من المهم السهر على الإعداد الملائم والكافي للدورات الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لدراسة وتقييم تنفيذ برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية وبرنامج عمل بربادوس لتحقيق التنمية في البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وينبغي كذلك مواصلة تحقيق التقدم في تطبيق التوصيات الخاصة بإصلاح القطاعين الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة، ولا سيما أحكام القرار ٤٦/١٩٩٨ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم الاطلاع على نتائج دراسة الهيئات الفرعية للمجلس. وينبغي الآن توجيه الاهتمام إلى الاستفادة على نحو أفضل من الإمكانيات التي تتيحها اللجان الإقليمية وتكثيف التعاون فيما بينها وكذلك مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والإقليمية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تمكن الإصلاحات الأمم المتحدة من

المشاركة بنشاط في المناقشات واتخاذ القرارات بشأن المشاكل الحالية التي تمس الاقتصادات والأنظمة المالية العالمية. وطبقا لما أشار إليه الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة بكامل هيئتها فإن مشاركة الأمم المتحدة في هذه العمليات تكتسب أهمية متزايدة نظرا إلى الحاجة في ظل المشاكل التي تطرحها العولمة إلى اعتماد منظور كلي يرتكز ليس فقط على اعتبارات مالية واقتصادية بل أيضا اجتماعية وسياسية وثقافية.

١٦ - السيد دانيش يازدي (جمهورية إيران الإسلامية): عبر عن مشاركته في تأييد بيان إندونيسيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين وأشار إلى المشاكل الخطيرة التي نشأت عن الأزمة المالية التي شهدتها البلدان الآسيوية وعدم الاستقرار المالي لبعض البلدان المهمة، والتي تجلت في تقلص وتيرة نمو الناتج القومي الإجمالي والتجارة على الصعيد العالمي، وانهيار أو تدهور أسعار معظم السلع الأساسية، لا سيما النفط، وعدم استقرار حالة الاقتصاد الكلي. وليس هناك من شك في أن البلدان النامية، التي تفتقر إلى القدرة والموارد اللازمة لمواجهة تحديات العولمة، هي أكثر الأطراف ضعفا في مواجهة هذه العملية. وإذا كانت العولمة وتحرير التجارة قد أوسعتا نطاق الترابط بين المجتمعات وعمقته، وهو أمر يزيد بدوره من إمكانية التفاعل والتعاون الدوليين، فمن الجلي أن هذه العملية قد أفادت منها بلدان معينة وأن الآثار السلبية كانت من نصيب الدول النامية بصفة عامة ولا سيما الدول الأقل نموا. وبدت النتيجة العملية للعولمة هي تفاقم عدم التكافؤ بين الأمم وفي داخلها. ويتطلب الطابع العالمي للعملية إيجاد حلول عالمية بنفس القدر، وخلق شراكة حقيقية بين البلدان وقدر أكبر من التعاون الاقتصادي الدولي من أجل كفاءة توزيع فوائد العولمة على أوسع نطاق ممكن وتحجيم آثارها السلبية إلى أبعد الحدود. لهذا السبب يتوجب تيسير وصول البلدان النامية إلى الأسواق ومساعدتها على تمويل أنشطتها التنموية.

١٧ - وأضاف أنه من المهم مواصلة إحداث نظام تجاري دولي يتسم بالتكافؤ والعدالة والاعتماد على القواعد والشمولية والتعددية، ومن شأنه تعزيز التنمية على المدى الطويل في البلدان النامية. ورغم ملاحظة بعض التقدم المحرز في تحرير التجارة عقب اختتام جولة أوروغواي، فلم تتأكد بعد بما فيه الكفاية أية نتائج إيجابية لها. ذلك أن العديد من منتجات التصدير الهامة بالنسبة للبلدان النامية، كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات الزراعية والمنتجات الأولية الأخرى والمنسوجات، تخضع لحواجز تعريفية وغير تعريفية. والقضاء على هذه العراقيل والانضمام السريع للبلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، عن طريق إجراءات شفافة ودون عراقيل سياسية، سيكون من شأنه تيسير اندماجها في نظام التجارة الدولي. بيد أنه، ورغم التأكيد في المحافل الحكومية الدولية على تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وإحداث نظام للتجارة الدولية مبني على مبادئ القانون الدولي والقواعد والقوانين المعترف بها، يتم اللجوء على نحو متزايد إلى تدابير انفرادية للإكراه الاقتصادي وإلى سن قوانين وطنية ذات آثار تتجاوز الإقليم الوطني، بما يشكل عائقا خطيرا أمام التجارة الحرة ووصول جميع البلدان إلى الأسواق. ثم إن مثل هذه الأفعال لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي فحسب، بل كذلك مع أهداف إنشاء منظمة التجارة العالمية.

١٨ - وأضاف قائلا إنه في المجال المالي، يمثل تدفق الموارد من البلدان النامية باتجاه الأسواق المأمونة والديون الخارجية المزمنة لهذه البلدان عائقا خطيرا أمام تنميتها. وفي نفس الوقت، يشير تواتر الأزمات إلى نواحي قصور خطيرة في عمل الأسواق المالية. فخلال مناسبات عديدة، لوحظ أن الدائنين من القطاع الخاص لم يراعوا كما ينبغي القدرة المالية للمدينين. ومن بين خصائص الأزمات التي لوحظت باستمرار أن الدول المدينة مجبرة على تحمل عبء التكيف المالي والاقتصادي. وفي الوقت ذاته، لا تزال الديون الخارجية تشكل إحدى الأسباب الرئيسية لنضوب الموارد لأغراض التنمية. ورغم أن مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر إجراء هاما للمضي

قدما بالتنمية الاقتصادية للعديد من البلدان الفقيرة، فمن اللازم أيضا القيام بمبادرات من أجل البلدان ذات المداخل المتوسطة والمنخفضة والمدينة بنفس القدر، حتى يمكنها تمويل عملية التنمية. وفي ظل هذه الظروف، تبرز الحاجة الملحة أكثر إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية من أجل البحث عن حلول ملائمة على المدى الطويل. ويأمل وفد بلاده في أن يتخذ قرار مبكر بشأن إنشاء فريق العمل المنصوص عليه في القرار ١٧٩/٥٢، حتى يبدأ عمله في أقرب الآجال.

١٩ - وقال إنه لمن المؤسف أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تقلصت على نحو مستمر خلال العقد الأخير. وخلال عام ١٩٩٧، انخفض المبلغ الكلي للمساعدة المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمجموع هذه الدول، مقابل الهدف المقرر وهو ٠,٧ في المائة، فيما لم تبلغ مشاركة الدول الصناعية الرئيسية السبع إلا نسبة ٠,١٩ في المائة. ومن اللازم قلب الاتجاه السلبي الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا، وذلك من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية وتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٢٠ - ومضى قائلاً إن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ربما كانت الوسيلة التي تحقق أفضل النتائج الملموسة. ومن المؤمل أن يساهم الاستعراض الشامل المقبل لفترة الثلاث سنوات لهذه الأنشطة في تعزيز دور المنظمة في هذا المجال. وتتيح الأنشطة التنفيذية المحفل الملائم لحل المشاكل العالمية، نظرا لخصائصها الفريدة المتمثلة في العالمية والحياد، والتعددية، والتمويل المبني على التبرعات والهبات ومرونتها في الاستجابة لحاجيات الدول النامية. وقد أتاحت المؤتمرات الدولية الوصول إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف والسياسات الإنمائية التي ينبغي على المنظومة متابعتها على أساس الأهداف المشتركة والتنسيق الملائم، اعتمادا على أولويات الدول المستفيدة. وأضاف أن الأولوية المشتركة بين جميع الدول النامية تقريبا تتمثل في القضاء على الفقر، وهو أمر يتطلب إحراز تقدم في المجالات الحيوية مثل السكان وحالة الأطفال والرعاية الصحية والأمن الغذائي والتعليم، وفي الجوانب المشتركة بين القطاعات مثل الجانِب المالي والتجارة والعلوم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. ويتمثل العائق الرئيسي أمام توسيع الأنشطة التنفيذية وتنفيذها في نقص الموارد الأساسية والعامّة. وقد شرعت الأمم المتحدة في إجراء إصلاحات هيكلية من أجل رفع كفاءتها وفعاليتها، بيد أن هذه الجهود لم ترافقها الزيادة الضرورية في المساهمات الموجهة إلى الأنشطة التنفيذية. وهذه مشكلة في غاية الأهمية وينبغي أن تحظى باهتمام مجموعة المانحين.

٢١ - السيد الضنحاني (الإمارات العربية المتحدة): قال إن تقرير "الحالة الاقتصادية في العالم"، و "التجارة والتنمية" الصادرين في عام ١٩٩٧ أبرزتا عدم التكافؤ في النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرزته العولمة وانفتاح السوق في بعض المناطق، كما عكسا التراجع الملحوظ في اقتصادات العديد من الدول النامية، وهو ما أثر باتجاه خلق عدد من المشاكل كالأزمة المالية الآسيوية. وقد أدت هذه الأزمات إلى تضخم المشاكل في الدول النامية وكانت لها آثار سلبية تضاف إلى مشاكل أعباء الديون وعمليات هروب رؤوس الأموال والهبوط المستمر في أسعار السلع الأساسية وتقييد نقل التكنولوجيا والتدابير الحمائية. ويستدعي هذا الأمر من الدول المتقدمة أن تولي أهمية خاصة إلى صياغة خطط إعانة وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخصوصا الموجهة منها إلى البلدان الأقل نموا، حتى يمكنها تطبيق إصلاحات هيكلية وحلول لمختلف مشاكلها الإنمائية. ومن جهة أخرى، ينبغي على دول الجنوب أن تعزز آليات التعاون التقني والإنمائي المتعدد الأطراف وتبادل المعلومات فيما بينها على جميع الأصعدة، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية كل دولة على حدة.

٢٢ - وأضاف أن الإمارات العربية المتحدة قد رحبت بمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، التي اعتمدتها مؤسسة بريتون وودز من أجل تخفيف أعباء الديون الخارجية لهذه البلدان، وتأمل في أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق بصورة شاملة. بيد أنها تدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة باتجاه إلغاء ديون البلدان الفقيرة كلية وإلى تعزيز أدوار البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية الأخرى وخصوصاً في مجالات صياغة السياسة الاقتصادية العالمية. ويجدد وفد بلاده تأييد المساعي والجهود المبذولة من أجل إعادة تنشيط وهيكله الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك الاقتراحات الأخرى المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ والصين، الداعية إلى تعزيز مشاركة الدول النامية في أعمال المنظمة، وزيادة الموارد المالية المخصصة لأغراض التنمية، وتحقيق التوازن بين أنشطة حفظ السلم وبرامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار في المناطق المنكوبة بفعل الصراعات المسلحة.

٢٣ - ومضى قائلاً إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج سياسة حكيمة من الانفتاح الحر على اقتصادات العالم وإلغاء الحواجز الجمركية كافة لتسهيل حركة التجارة، وحرصت على اتباع سياسة تتجلى في تقديم المساعدات الإنمائية إلى العديد من الدول النامية وخاصة الأقل نمواً في آسيا وأفريقيا وغيرها من المناطق المنكوبة، سواء بفعل الكوارث الطبيعية أو الصراعات المسلحة. وأعرب في هذا السياق عن بالغ القلق إزاء الأزمات الإنسانية المتفاقمة، الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي ضد الشعب الفلسطيني والعربي داخل الأراضي المحتلة، وخصوصاً ممارساتها في مصادرة الأراضي وتحويل المياه واستغلال الثروات الطبيعية الأخرى. فهذه الممارسات تمثل انتهاكاً فادحاً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وتحت الإمارات العربية المتحدة مرة أخرى المجتمع الدولي على ممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، لوضع حد لممارساتها في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس والجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه الغربي، وتحملها مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني والعربي عما لحق بهما من جراء ممارساتها غير المسؤولة.

٢٤ - السيد سوتيروف (بلغاريا): عبر عن اشتراكه في تأييد البيان الصادر باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المشاركة فيه. وتساهم بلغاريا بحماس في أنشطة الأمم المتحدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتساند إعادة هيكلتها ونشاطها. وأشار على وجه الخصوص إلى التقدم المحرز في ترشيد عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنشطة التنفيذية للمنظمة، وكذلك تعزيز نظام المنسقين المقيمين، وأشاد بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صوفيا بوصفه مركزاً لتنسيق المساعدة الإنمائية.

٢٥ - وقال إن الحكومة البلغارية على وعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأسواق الجديدة في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما تلك التي أجرت إصلاحات هيكلية. وإن ما شهدته البلاد على مدى سبع سنوات من اضطرابات سياسية وانعدام الإرادة اللازمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية الشاملة قد أدت بها إلى أزمة سياسية واقتصادية في أواخر عام ١٩٩٦، وإجراء انتخابات عامة سابقة لأوانها في نيسان/أبريل عام ١٩٩٧. وقد شكلت الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩٧ هيئة النقد، التي كلفت بتحقيق الاستقرار المالي، ورغم مرور ما يقرب من العام فقط على ذلك، فقد سُجّلت نتائج إيجابية من بينها: إعادة الثقة في الليف رغم الآثار السلبية للالتزامات في روسيا والبلدان الآسيوية، وتخفيض أسعار الفائدة في البلد وانخفاض معدلات التضخم الشهرية. ومن المؤمل أن يعمل الاستقرار المالي بمواكبة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد والقيود الشديدة على الميزانية على اجتذاب الاستثمارات من جميع أنحاء العالم. وقد قرر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي مؤخراً تقديم دعم مالي لبرنامج

الإصلاحات الهيكلية الذي اقترحته الحكومة، والذي يمتد على فترة ثلاث سنوات، ويهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي.

٢٦ - وأضاف أن الآثار السلبية على بلغاريا، التي تنجم عن الجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة على اقتصادات البلدان الأخرى تشكل مصدر قلق بالغ لبلغاريا. وترى بلغاريا، التي عانت من خسائر اقتصادية فادحة ناتجة عن تطبيق جزاءات على العراق وليبيا، ولا سيما على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن عبء المشاكل الاقتصادية المترتبة على تطبيق العقوبات ينبغي أن تتحمله الدول الأعضاء بشكل متكافئ وألا يكون من نصيب الدول المجاورة أو الشركاء الاقتصاديين للبلدان التي تفرض عليها العقوبات فقط. ولهذا السبب، يلح وفد بلغاريا على تطبيق قرارات الجمعية العامة التي تدعو المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، إلى مواصلة التطرق على نحو ملموس ومباشر للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول الثالثة المتضررة من فرض العقوبات. وترى بلغاريا أن من الضروري البحث عن تدابير عملية ومبتكرة لتقديم المساعدة المالية وغيرها لهذه البلدان.

٢٧ - السيد أمزيان (المغرب): عبّر عن تأييده الكامل لبيان رئيس مجموعة الـ ٧٧. ولاحظ أن القرن العشرين قد تميز بتناقضات عميقة، فقد مكّنت الاكتشافات العلمية والتقنية من تحسين الأحوال المعيشية على نطاق العالم. كما أتاح اندحار الاستعمار والقضاء على العبودية ونظام التمييز العنصري ونهاية الحرب الباردة مناخا من التحرر والحرية، وتحققت منجزات هائلة في ميدان حقوق الإنسان. بيد أن أهوال الحرب وضنك العيش ومظاهر الحيف المتصلة بعدم التكافؤ تحول دون وصول السواد الأعظم من سكان العالم إلى الموارد اللازمة للعيش عيشة آمنة وكريمة. وليس هناك من مبرر، عشية الألفية الثالثة، لأن يظل ١ ٣٠٠ مليون شخص في حالة فقر مدقع، و ١ ٠٠٠ مليون يعانون من الأمية وأكثر من ١ ٠٠٠ مليون محرومين من الوصول إلى الماء الصالح للشرب أو المرافق الصحية، و ٨٠٠ مليون يعانون من الجوع أو عدم الأمن الغذائي، في وقت تتسبب فيه الصراعات الإثنية أو الأهلية أو فيما بين الدول في التشريد القسري لما يقارب ٢٠ مليون شخص، ولا سيما في أفريقيا. ويقتسم ٢٠ في المائة من أكثر سكان العالم فقرا ما لا يزيد عن نسبة ١,١ في المائة من الدخل العالمي، مقابل ١,٤ في المائة عام ١٩٩١ و ٢,٣ في المائة في عام ١٩٦٠.

٢٨ - وقال إن الاقتصاد العالمي يوجد اليوم في حالة حرجة تهدد بوقوع حالة ركود حقيقية إذا لم تتخذ تدابير فعالة لاحتواء آثار الأزمة المالية في شرق آسيا. وقد أفادت إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة ٢ في المائة عام ١٩٩٨، وهو ما يعني انخفاضا بنسبة ١,٥ في المائة مقابل العام السابق. وسيصل نمو البلدان النامية إلى أقل من ٢,٥ في المائة، وهو ما يعادل نصف النسبة المسجلة عام ١٩٩٧، فيما سينخفض نمو البلدان المتقدمة إلى نسبة ١,٨ في المائة. وستشهد بلدان شرقي آسيا ارتفاعا مخيفا في البطالة والعمالة الناقصة والفقر وتدهورا شديدا في المداخل.

٢٩ - وأضاف أنه بما أن ريع التجارة العالمية ينشأ في شرق آسيا فإن الأزمة ستمتد عبر التدفقات التجارية، وستكون لها آثار سلبية على توسع التجارة الدولية، لا سيما على صادرات أمريكا اللاتينية وأفريقيا. كما أن الأزمة تلقي بظلال قائمة على آفاق التنمية في بلدان الجنوب، وهي البلدان التي كانت تقتدي بالنموذج الآسيوي. وهكذا يتعزز ما ذهبت إليه مجموعة الـ ٧٧ فيما يخص أهمية العوامل الخارجية وتأثيرها على السياسات الوطنية للبلدان النامية. وقد ألحت هذه المجموعة على ضرورة إشراك البلدان النامية في الآليات الدولية لصنع القرارات في

المجالات الاقتصادية والمالية وزيادة الوعي الدولي بالسياسات الاقتصادية الكلية للدول المتقدمة، وحل مشكل الديون الخارجية وتنظيم حركة رؤوس الأموال الخاصة الموجهة لأغراض المضاربة. وقد شددت البلدان النامية مرارا على أهمية إحداث نظام للحواجز من أجل إضفاء شيء من التوازن والاستقرار على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. فقد وجهت خلال عام ١٩٩٦، نسبة ٩٥ في المائة من تدفقات رؤوس الأموال إلى ٢٦ بلدا، وتركزت ثلاثة أرباع من مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ١٢ بلدا. أما المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كان من شأنها تعويض ندرة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، فقد تقلصت باستمرار رغم التزام المجتمع الدولي رسميا بإتاحة الموارد الضرورية لتمويل تحقيق الأهداف العالمية في مجالات البيئة والسكان والتنمية الاجتماعية التي تم إقرارها في كبرى المؤتمرات الدولية.

٢٠ - ومضى قائلا إن القارة الأفريقية، رغم جهودها المتواصلة، لا تزال تنوء تحت وطأة النزاعات والديون الخارجية والفقر. ففي عام ١٩٩٨، لن تبلغ نسبة النمو في أفريقيا سوى ٣,٧ في المائة، رغم أن الأمم المتحدة كانت تستهدف الوصول إلى نسبة ٦ في المائة من أجل تجنب المزيد من تهميش القارة. وتصل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية إلى مبلغ ٢٥٦ ٠٠٠ مليون دولار، وهو أمر أضر بالاستثمارات في القارة التي لا تمثل حاليا سوى نسبة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما كانت تشكل نسبة ٢٥ في المائة خلال عقد السبعينات. وقد انخفضت مشاركة أفريقيا في التجارة الدولية من ٥,٣ في المائة عام ١٩٥٠ إلى ١,٥ في المائة عام ١٩٩٥، ويعزى ذلك بوجه خاص إلى اعتمادها الكبير على المواد الأولية التي تمثل ثلثي صادراتها. وقد آن الأوان للمجتمع الدولي كي يحل تحليلا جديا مشاكل القارة ويساعدها على استعادة السلم والاستقرار والقدرة على الوفاء بالديون حتى تتمكن البلدان الأفريقية من استئناف مسيرة التنمية الاقتصادية.

٢١ - وإنه فيما يخص الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة المتصلة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، فإن المغرب يعيد التأكيد على تشبته بمبادئ الحياد والعالمية التي طالما شكلت أساسا للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة. وعبر كذلك عن قلقه بشأن تقلص الموارد المالية الأساسية المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة. ولن يكون بوسع المنظمة، ما لم تتوفر لها الموارد المالية والتضامن الحقيقي بين أعضائها، أن تشكل مركزا لمواءمة جهود الأمم من أجل تحقيق ما ينص عليه الميثاق من أهداف مشتركة تتمثل في السلم والتنمية والرفاه للجميع.

٢٢ - السيد القيسي (البحرين): قال إن النمو الاقتصادي العالمي هو حجر الأساس لبناء عالم يسوده الرخاء والأمن والاستقرار، وأنه لا بد من عمل مشترك دائم للحيلولة دون تجدد الأزمات ولا بد من رؤى خلاقة لمعالجة التحديات المستجدة. وتتفق بلاده مع ما ورد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في أن أوجه التقدم التكنولوجي والحدود المفتوحة تمكن الشركات التجارية من تنظيم إنتاج السلع والخدمات عبر الأوطان، ولكنها مع الأسف تمكن أيضا شبكات الإرهاب ومنظمات الإجرام والمتاجرين بالمخدرات وغاسلي الأموال من الاستشراء في أماكن كثيرة من العالم.

٢٣ - وقال إن نصف سكان العالم يعيشون حاليا في المدن الكبيرة والصغيرة وأن ما يقدر بثلاثة أرباع سكان العالم سيصبحون من سكان الحضر بحلول عام ٢٠٢٥. لذا فإن التنمية المستدامة سوف تعتمد أكثر من أي وقت مضى على فهمنا للمشاكل الحضرية وقدرتنا على صياغة استجابات فعالة لمواجهةها. وقد أولت دولة البحرين الأولوية القصوى للجانب الاجتماعي والثقافي والحضري بغية تحقيق التنمية البشرية المتقدمة للرجل والمرأة

بشكل منصف في مختلف مجالات المشاركة الاجتماعية والوطنية المسؤولة. وقد شهد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا العام وللمرة الرابعة على التوالي على أن دولة البحرين هي الأولى في العالم العربي في هذا الشأن. ودولة البحرين على قناعة تامة بأن المحافظة على ذلك المركز يقتضي انتهاز سياسة تنوع مصادر الإنتاج وعدم الاعتماد الكلي على النفط. وقد أولت دولة البحرين منذ استقلالها عام ١٩٧١ أهمية خاصة للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تهيئة الأجواء لجلب الاستثمارات الأجنبية وتطوير الصناعات المحلية وتهيئة الأيدي العاملة المدربة.

٣٤ - وأضاف أن دولة البحرين تؤمن بمبدأ الحوار المشترك كأساس لترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، وبأهمية دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الإطار. ومن هذا المنطلق فإنه ينبغي للدول جميعاً أن تمنح هذه المنظمة الدعم والمؤازرة حتى يتسنى لها القيام بدورها على أكمل وجه.

٣٥ - السيد غانخويغ (منغوليا): عبر عن مساندته الكاملة لبيان ممثل إندونيسيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين. وأشار إلى أن عدداً من البلدان النامية قد ظلت في السنوات الأخيرة على هامش التنمية الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب ظواهر العولمة وتحرير الاقتصاد. وقال إن التعاون بين بلدان الجنوب يمر بتحولات هامة وأن الاكتفاء الذاتي الجماعي قد أصبح أداة حاسمة للبلدان النامية. كما أن التعاون التقني بين البلدان النامية لعب ولا يزال دوراً هاماً في إطار التعاون بين هذه البلدان، فقد يسر عملية تكوين المهارات ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات وإقامة الروابط. وعبر في هذا الإطار عن ارتياح منغوليا للدعوة إلى عقد اجتماع من أجل الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس.

٣٦ - ومضى قائلاً إن مشكلة الديون الخارجية المزمنة تشكل عائقاً خطيراً أمام التنمية. وتعتبر منغوليا أن التدابير التي اتخذها نادي باريس من أجل تخفيف أعباء الديون ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست كافية لحل المشكلة. إذ أن من الضروري اتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك إلغاء ديون الدول النامية.

٣٧ - وقال إنه من الضروري إيلاء أهمية أكبر إلى الحالة الخطيرة التي تمر بها الدول النامية غير الساحلية والتي تواجه، بسبب موقعها الجغرافي وعزلتها إزاء الأسواق العالمية، عراقيل كبيرة وصعوبات جمّة في سبيل مواكبة التقدم الاجتماعي والاقتصادي العالمي. وإن المجتمع الدولي، بتقديمه المزيد من الدعم والتعاون إلى هذه البلدان من أجل مساعدتها على مواجهة المشاكل الطبيعية وغيرها والتكاليف الباهظة للنقل، سيطبق أهداف برنامج التنمية على أكمل وجه.

٣٨ - وقال إن منغوليا تتشبث بالتزامها بالتنمية المستدامة، والوصول إلى أسواق مستقرة، والتحرير التام للتجارة بغرض سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبين الدول المتقدمة والنامية، وكبح اتجاه تدفقات الاستثمارات لأغراض التنمية نحو الانخفاض. وينبغي إبراز الأهمية التي يكتسبها في هذا الصدد التطبيق السريع والكامل لخطة التنمية. كما أن الأزمة المالية التي تمر بها بلدان آسيوية مختلفة تجعل من تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي للدول وتقوية تعاونها مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى أمراً أكثر إلحاحاً. وتساند منغوليا الجهود المبذولة لإعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة، وخلق آلية فعالة للتعاون الدولي لأغراض التنمية. كما أن منغوليا تؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في هذا التمويل.

٣٩ - ومضى قائلاً إن منغوليا تلاحظ بقلق كبير اشتداد الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية التي تترتب عنها آثار خطيرة بالنسبة للدول الصغيرة والضعيفة، وتكرر اقتراح وزير خارجيتها إعلان العقد الدولي الثاني من أجل الحد من الكوارث الطبيعية، وذلك بغية الإبقاء على اهتمام المجتمع الدولي بهذا المجال والتعاون بشأنه. ومن اللازم، من جهة أخرى، أن تفي الدول وفاء تاماً بالتزاماتها في إطار الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ والاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف المتصلة بحماية البيئة.

٤٠ - واختتم كلمته قائلاً إنه على الرغم من الصعوبات الكبرى للمرحلة الانتقالية، فإن منغوليا تتشبث بإيمانها الراسخ بمبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق. كما أنها ستواصل تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي بدأ العمل فيها في بداية عقد التسعينات، والتي تتمثل أهدافها الرئيسية في تقوية المؤسسات الديمقراطية وقاعدة الاستقرار السياسي والتعجيل بعملية خصخصة الاقتصاد والحماية الاجتماعية للسكان، لا سيما المجموعات الأضعف مثل المسنين والمعوقين والأطفال والنساء.

٤١ - السيد فالديويوسو (كولومبيا): عبّر عن تأييده لبيان إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى أن المسائل الاقتصادية والمالية قد اكتسبت أهمية خاصة خلال السنة الماضية، ليس فقط بسبب الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا بل كذلك بسبب أزمات أخرى كانت لها آثار سلبية سواء بالنسبة للدول المتقدمة النمو أو النامية. وقال إنه لمن دواعي الحيرة بالنسبة للدول النامية على الخصوص أن اقتصاداتها التي ما فتئت تناضل من أجل تحديث أجهزتها الإنتاجية والصمود أمام المنافسة الضارية التي تحتمها العولمة، تتأثر الآن أكثر من غيرها من الأمم بنموذج اقتصادي ترعاه وتحض عليه الدول المتقدمة النمو. وقد تترتب على ذلك تكاليف اجتماعية باهظة، وتكاد الأزمة التي كانت في البداية ذات طابع إقليمي تتخذ الآن أبعاداً عالمية.

٤٢ - ومضى قائلاً إن كل هذه الأمور تبرز الحاجة العاجلة إلى مراجعة إدارة النظام الاقتصادي العالمي. ويقع على عاتق الحكومات ممارسة ما تدعو إليه الحاجة من انضباط اقتصادي وضريبي ونقدي من أجل تحقيق أداء اقتصادي ملائم والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي الداخلي، بغية جلب رؤوس الأموال؛ غير أنه من الواضح كذلك ضرورة مراجعة مقاصد وأهداف مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بوصفها الجهات الراعية والمشرفة على النظام الاقتصادي الدولي.

٤٣ - وأضاف أن الاضطرابات المالية الدولية تجعل من تمويل التنمية أمراً أكثر صعوبة وأن الأجواء العامة لعدم الاستقرار تحول دون تدفق الموارد نحو البلدان التي هي في حاجة إليها. وأعرب عن قلق كولومبيا من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تواصل انخفاضها على نحو مريع. وهي، إذ تعترف بأهمية تشجيع الاستثمار الخارجي المباشر، تشدد على أنه لا ينبغي أن يكون بديلاً لموارد المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٤ - ومضى قائلاً إن الديون الخارجية لا تزال تشكل إحدى المشاكل الرئيسية للتمويل والاقتصاد والسياسات العالمية، كما أن أثرها السلبي على استقرار العديد من البلدان النامية أمر يبعث على القلق. لهذا فمن المهم، دون إنكار جهود صندوق النقد الدولي والجهات المقرضة، التعجيل بحل هذه المشكلة وإلا أصبحت الموارد المخصصة للتنمية غير ذات فاعلية.

٤٥ - وأضاف أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل إيلاء الأولوية للحد من الفقر، بغية المساهمة في تقليص أشكال عدم المساواة بين أفراد المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى أموال إضافية من أجل تمويل الأنشطة الإنمائية التنفيذية، وتنسيق أكبر من جانب مختلف المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها، وكذا البنك الدولي. وفي هذا السياق، تلاحظ كولومبيا بارتياح توسع آلية منح القروض الصغرى واندماجها أكثر فأكثر في برامج المنظمة.

٤٦ - وفيما يتعلق بموضوع البيئة والتنمية المستدامة، قال إن حكومة كولومبيا تعبر عن تضامنها مع البلدان التي كانت مؤخرا ضحية الكوارث الطبيعية التي أدت إلى وقوع خسائر بشرية وأضرار مادية بالغة وضياع كبير للموارد الإنتاجية. وتثبت هذه التجارب الحاجة إلى بذل جهود أكبر من أجل الوقاية من الكوارث الطبيعية. كما تدعو الحاجة إلى الإرادة السياسية من أجل ترجمة خطة العمل الطموحة والالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي على أرض الواقع، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا.

٤٧ - وأضاف أن البلاغ الوزاري الذي تم إقراره في الدورة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الوصول إلى الأسواق، يعبر عن انشغالات البلدان في مجال التجارة الدولية. ومن اللازم التركيز على شفافية نظام التجارة الدولية وعلى تنسيق أكبر بين منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك على ضرورة الإبقاء على الآليات التي تشجع تجارة السلع الناشئة في الدول النامية وتقويتها. وينبغي كذلك القضاء على الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتعديل الممارسات التمييزية والحمائية التي ما زالت تسود العلاقات التجارية الدولية.

٤٨ - السيد استيفانيك (سلوفاكيا): عبّر عن اشتراكه في تأييد بيان النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المشاركة. وقال إن العديد من المشاكل العالمية تهدد، الاستقرار الدولي على عتبة الألفية الجديدة، وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة، ويتوجب على الأمم المتحدة إيجاد الحلول الممكنة لها. وقد أكدت الأزمة الأخيرة في آسيا ضرورة انسام رد فعل المجتمع الدولي بالسرعة والتنسيق.

٤٩ - ومضى قائلاً إن الاقتصاد المفتوح، المتعدد الوظائف والشامل، هو أحسن آلية لجني فوائد العولمة. وكما سبق القول، تعد العولمة أمراً واقعاً وليس خياراً، ومنافعها أكثر من مخاطرها. بيد أن ما يلاحظ في الحقيقة هو تهميش البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وهو ما يمثل مشكلة خطيرة. وقد أتاح الحوار الرفيع المستوى بشأن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للعولمة فرصة لمناقشة هذه المسائل، غير أنه ينبغي الآن اعتماد تدابير عملية. وتتابع سلوفاكيا باهتمام كامل نتائج الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، مع أن هذه الاجتماعات لم تصل فيما يبدو إلى اتفاق بشأن خطة لحل الأزمة الاقتصادية الحالية.

٥٠ - وقال إن العام الحالي يشهد الاحتفال بالذكرى الخمسين للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وتنتهج سلوفاكيا، وهي عضو مؤسس لمنظمة التجارة العالمية، سياسة تجارية تتطابق تماما وقواعد هذا الكيان ومبادئه. ويتميز نظامها التجاري بانفتاحه وتعريفاته المتدنية وقضائه على الحواجز غير الجمركية. وأضاف أن سلوفاكيا تؤيد تحرير التجارة الدولية في الخدمات وكذا المبادرات الرامية إلى تحرير قطاعات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والاتصالات.

٥١ - وتولي سلوفاكيا أهمية كبرى للتعاون الاقتصادي الإقليمي، ولا يزال الاندماج في الاتحاد الأوروبي يشكل إحدى الأولويات الرئيسية لسياستها الخارجية. وترغب سلوفاكيا أيضا في الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما أنها تساند الهيئات الإقليمية سواء داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإنها احتلت مكانا من الأهمية في المنطقة؛ وتشيد سلوفاكيا على وجه الخصوص بالأهمية الخاصة التي أعطتها هذه اللجنة لمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في أنشطتها وبرامجها.

٥٢ - وأضاف أن إصلاح المجالين الاقتصادي والاجتماعي يشكل جزءا لا غنى عنه في عملية الإصلاح العامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد لاحظت سلوفاكيا بارتياح القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الموضوع، وتعتبر أن هذه العملية ينبغي أن تواصل طبقا لقراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بـ. وفي هذا السياق، ترى سلوفاكيا أن عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي سلسلة اجتماعات تخصص للمسائل الإنسانية يشكل مشاركة هامة في هذا المجال. وباعتبار سلوفاكيا بلدا مانحا جديدا، فإنها على أهبة الاستعداد للمشاركة في أعمال المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة. وترى سلوفاكيا أن البلاغ الوزاري الذي صدر عند اختتام الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الوصول إلى الأسواق، ولا سيما وصول البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، إنما هو أمر إيجابي.

٥٣ - وقال إن من الضروري تحسين علاقات التعاون بين هيئات الأمم المتحدة، وبين هذه الهيئات والمؤسسات المالية والتجارية الدولية. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد توقيع مذكرة تفاهم بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن تحالف استراتيجي من أجل تشجيع الاستثمارات في البلدان النامية. وتشيد سلوفاكيا كذلك بالمبادرة الرامية إلى توثيق التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتشدد على أهمية الاجتماع المشترك بين مؤسسات بريتون وودز والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في شهر نيسان/أبريل الماضي.

٥٤ - وأردف قائلا إن سلوفاكيا تنوي توسيع مشاركتها في برامج التنمية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وذلك من أجل استخدام أكثر فعالية لقدراتها لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأشار في هذا السياق إلى العمل الهام الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة للتنمية، وفعالية نظام المنسقين المقيمين في صياغة الاستراتيجيات وتنسيق الأنشطة التنفيذية. وقد انتفعت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من آلية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيما انتفاع. وقد ساهمت سلوفاكيا في برامجه بتقديم المرافق للمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتسلافا، وهي على استعداد لمواصلة تقديم مساعدتها لبرامج إقليمية أخرى تابعة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ومن شأن افتتاح مركز خدمات تشجيع الاستثمارات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في سلوفاكيا أن يمكنها من تسخير قدراتها لمد يد المساعدة إلى البلدان النامية في مجال التنمية الصناعية.

٥٥ - وقال إن سلوفاكيا، بوصفها عضوا في المراكز دون الإقليمية للتنمية وفي مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقوم بدور فعال في حماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة. وقد استضافت في أيار/مايو الماضي الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بمشاركة أكثر من ١٦٠ بلدا والعديد من المنظمات غير الحكومية والهيئات والوكالات الدولية. وتلاحظ سلوفاكيا بارتياح التقرير الصادر عن فرقة عمل

الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والموئل، وتوجه الانتباه إلى أنها ترى من غير المناسب التشتت الجغرافي لأمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

٥٦ - وقال إن النتائج الاقتصادية التي حققتها سلوفاكيا في عام ١٩٩٧ تظهر نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٥ في المائة، ومعدل تضخم يصل إلى ٦,١ في المائة، ونسبة بطالة تبلغ ١١,٩ في المائة، وارتفاعا للاستثمارات الخارجية بنسبة ١٦ في المائة. وتمثل السياسة والاستراتيجية الاقتصادية لجمهورية سلوفاكيا في النمو والتقوية التدريجيين لاقتصادها. كما أن سلوفاكيا تعطي الأولوية التامة في سياستها الخارجية في الميدان الاقتصادي لعملية التكيف مع متطلبات السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي.

٥٧ - السيد ريشيتنيك (أوكرانيا): قال إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة ينبغي أن تكون في مقدمة اهتمامات المجتمع الدولي، وأن الأمم المتحدة تشكل المحفل المناسب لصياغة محاور اهتمام جديدة وإيجاد وسائل القضاء على الآثار السلبية لهذه الظاهرة. وأضاف أن من المهم، في هذا الصدد، أن تستمر عملية إصلاح المنظمة حتى يمكنها مواجهة تحديات الألفية الجديدة. وقد تقدم رئيس أوكرانيا في عام ١٩٩٥ بمبادرة لإنشاء مجلس للأمن الاقتصادي تابع للأمم المتحدة من شأنه أن يكون عاملا ذا أهمية حيوية في إيجاد حلول شاملة للأزمة الاقتصادية العالمية. وفي انتظار ذلك، يمكن للدول الأعضاء، كما جاء في اقتراح وزير خارجية أوكرانيا في كلمته أمام الجمعية العامة، أن ينيطوا بمجلس الأمن هذه المهمة وكذا مسؤولية دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تكون لها آثار مباشرة على السلم والأمن الدوليين.

٥٨ - وقال إن أوكرانيا تلاحظ بارتياح اقتراح الأمين العام، الذي أيدته وفود أخرى، فيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة مشاركة نشطة في المناقشات الجارية بشأن هيكل مالي عالمي جديد. إذ أن الأمم المتحدة ما فتئت منذ عقدين تناقش بإسهاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بيد أن الأمر يتعلق الآن بتركيز هذه المناقشات على نظام مالي عالمي جديد بوسعه كبح تقلبات التدفقات المالية التي تتسم بالتلقائية وبجموح عدم قابلية للتنبؤ. وينبغي للأمم المتحدة، إلى جانب المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، أن تشرع في حوار بشأن الهيكل المالي العالمي للقرن الحادي والعشرين. فالمطلوب الآن استراتيجيات اقتصادية ومالية جديدة تعود بالنفع على جميع البلدان.

٥٩ - واسترسل قائلا إن الأمم المتحدة ينبغي أن توجه اهتمامها بقدر أكبر إلى الأسواق الجديدة، بما في ذلك أسواق الاقتصادات الانتقالية مثل أوكرانيا، وذلك من أجل التعجيل باندماجها في الاقتصاد العالمي. وقد ذكّر في هذا الصدد بالفقرة ٢٠٢ من خطة للتنمية التي تشير إلى ضرورة وضع استراتيجية مناسبة لدعم التضامن مع البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٠ - وأردف قائلا إن ثمة عوامل ملموسة معينة تقف سدا منيعا أمام نجاح جهود أوكرانيا في تحقيق استقرار حالتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها عودة الأشخاص الذين كانوا قد رحلوا من البلد. وفي هذا الصدد، تعبر أوكرانيا عن امتنانها للأجهزة التابعة للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى التي ساعدت في تنظيم المؤتمر الدولي للمانحين بغرض توطين الأشخاص المرحلين سابقا والذين عادوا إلى جمهورية القرم، كما تعبّر عن امتنانها للبلدان المانحة لمساهماتها السخية. وتواجه أوكرانيا مشكلة خطيرة أخرى تتمثل في آثار كارثة

تشرنوبيل، والأمل معقود على زيارة الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية إلى كييف وتشرنوبيل لتعزيز التعاون الدولي وتيسير الوصول إلى حل في هذا الصدد.

٦١ - وأضاف أن التعاون الاقتصادي الإقليمي ينبغي أن يبني على مبادئ عدم التمييز والمنافسة النزيفة والشراكة الحقيقية والمنفعة المشتركة. وتحاول أوكرانيا، استناداً إلى هذه المبادئ، الاندماج في الاتحاد الأوروبي وتولي أهمية كبرى إلى اجتماع القمة الثاني بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا الذي سيعقد قريباً في فيينا. ويمكن أن تساعد الجهود التي تبذلها المؤسسات الاقتصادية الإقليمية، مثل التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، في تخفيف الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بالنسبة للاقتصادات الوطنية.

٦٢ - واختتم كلمته قائلاً إن أوكرانيا على وعي كامل بمسؤولياتها فيما يخص حماية البيئة، سواء على المستوى الوطني أو العالمي، وتحاول بشتى الوسائل الوفاء بالتزاماتها في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وتتيح التغييرات الديمقراطية في أوكرانيا إمكانية جديدة للسكان من أجل المشاركة في أنشطة حماية البيئة، وهو أمر سيسمح بإحراز تقدم في تحقيق قدر أكبر من الأمن والتوازن الإيكولوجيين في البلد.

٦٣ - السيد أكونوفور (نيجيريا): قال إن نيجيريا، بوصفها عضواً في مجموعة الـ ٧٧ والصين، تؤيد تأييداً تاماً بيان ممثل إندونيسيا باسم المجموعة. ولاحظ أن عمليات تحرير التجارة والعولمة قد احتلت تدريجياً الساحة الاقتصادية الدولية. بيد أن اهتمام المجتمع الدولي لم يعد ينصب على فوائدها، بقدر ما هو على الحاجة العاجلة لإيجاد حلول ملائمة وتطبيقها للحيلولة دون انتشار آثارها الضارة في العالم أجمع. ومن أجل تحقيق ذلك، من المهم أن يوضع في الاعتبار ما تحمله العولمة في طياتها من مزايا ومساوئ، وتفاوت البلدان فيما يتعلق بالتنمية والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وذلك حتى تعم الفائدة جميع الدول ولا تبقى منها واحدة على الهامش.

٦٤ - وأضاف أن العولمة ليست المشكلة الوحيدة التي تستحق اهتمام المجتمع الدولي. ذلك أنه بالنسبة للدول النامية، تعتبر أزمة الديون الخارجية أمراً يتوقف عليه بقاؤها. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين القرار ٩٤/٤٩ المعنون "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية". بيد أنه بعد مرور أربع سنوات وإجراء برامج واسعة للتكيف الهيكلي، فإن الأعباء الهائلة للديون والالتزامات المتعلقة بخدمة الديون تمنع الكثير من البلدان من تحقيق برامج للتنمية وبرامج قابلة للتطبيق تتعلق بالقضاء على الفقر من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. لهذا السبب، لا ينبغي على الدول المقرضة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تواصل تقديم المساعدة المالية بشروط تفضيلية إلى البلدان الأقل نمواً وذات الدخل المتوسط فحسب، بل أيضاً أن تمنح الدول الأكثر مديونية، ولا سيما الدول الأفريقية، خيار شطب الديون.

٦٥ - واسترسل قائلاً إن التجارة تعتبر عنصراً حيوياً آخر يؤثر على العلاقات بين الدول. وإن نيجيريا تقر بالدور الهام الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لتناول الأنشطة الإنمائية والمسائل ذات الصلة، مثل التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمارات والتنمية المستدامة بشكل متكامل، وهي عوامل من شأنها تيسير أو عرقلة تحرير التجارة. كما أنها تتفهم وتقدر أهمية منظمة التجارة العالمية التي عملت بسرعة على فتح الأسواق الدولية في القطاعات التي تشهد هيمنة الدول الصناعية، بيد أنها لم تبذل جهداً كبيراً لفتح الأسواق أمام سلع البلدان النامية وخدماتها. غير أن نيجيريا سترحب بإحداث

نظام يمنح فرص الوصول الى الأسواق لصادرات جميع الدول، بما فيها الدول النامية؛ وينبغي أن يتسم هذا النظام التجاري بالفعالية والشفافية وأن يستند الى القواعد، وألا يسمح لأية دولة بفرض إرادتها على دولة أخرى، معتدة في ذلك باعتباريات لا علاقة لها بالتجارة؛ ويجب أن يحترم هذا النظام أيضا التعددية، سواء فيما يتعلق باتخاذ المقررات أو تطبيق القرارات التي يتم الاتفاق عليها.

٦٦ - ومضى قائلاً إن أهم نتيجة خرجت بها قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ هي أنه من المستحيل، في غياب حماية للبيئة، تحقيق تنمية مستدامة أو دائمة، إذ أن هذين الجانبين لا ينفصلان اليوم. وتبعاً لذلك، يجب على جميع الدول أن تواصل توثيق الصلات الإيجابية بين تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر وحماية البيئة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان الترابط الحيوي بين المسؤوليات والموارد ومثل ذلك المسؤولية التي ألقاها مؤتمر ريو على عاتق البلدان الصناعية وتمثل في التصدي لمشاكل البيئة ذات النطاق العالمي. إذ أن هذه البلدان تتوفر لها الأموال والمعارف الفنية الضرورية وينبغي أن تتقاسمها مع شركائها في التنمية. وتشيد نيجيريا بهولندا والبلدان الشمالية لكونها حققت الهدف الذي نص عليه جدول أعمال القرن ٢١، ألا وهو تخصيص اعتمادات تعادل ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تحتذي باقي البلدان الصناعية هذا المثل. ذلك أن هذه المساعدة ذات أهمية حاسمة، لا سيما في وجه المشاكل الجديدة التي تواجه القارة الأفريقية، التي تشهد تحول خماسي الكتلة الأرضية إلى صحراء قاحلة، نتيجة التصحر والجفاف والتحات البحري وتحات التربة، فضلاً عن شح الماء الصالح للشرب. وتواصل البلدان الأفريقية محاولتها لاحتواء هذا التهديد، غير أنها لا تتوفر لها الموارد الكافية للقضاء على هذا البلاء. ويمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بل ينبغي لهما في عالمنا هذا الشبيه بقريّة مترابطة، العمل أكثر من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تصحيح الاختلال الإيكولوجي ومن ثم إنتاج المواد الغذائية الضرورية للقضاء على الجوع بين سكانها.

٦٧ - السيد بريندرغاست (جامايكا): أعرب عن مشاركته في تأييد بيان إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن عملية العولمة كانت لها بعض الآثار الإيجابية في الدول النامية بيد أنها أفرزت نتائج سلبية. فقد أدت إلى تنمية اقتصادات بعض البلدان وتوسيعها، بينما دفعت باقتصادات أخرى إلى مزيد من التدهور والتهميش. وإن دول الكاريبي، إذ تقر بأهمية العولمة، فإنها قلقة إزاء الاتجاه المتصاعد نحو الحمائية. إن الوصول الى الأسواق أمر أساسي بالنسبة لنمو اقتصادات العديد من البلدان الصغيرة التي يشهد ضعفها جراء شح الموارد، والتنمية غير الكافية للموارد البشرية، وتعرضها المتكرر للكوارث الطبيعية.

٦٨ - وأردف قائلاً إنه ما من شك في أن الترابط العالمي أمر لا رجعة فيه اليوم، وإن المشاركة في الاقتصاد العالمي تقتضي من البلدان أن تضع في الاعتبار ما وسعها ذلك واقع الحالة الدولية. وللوصول الى قدر أكبر من المساواة، من الضروري دعم التعاون الدولي في مجال التجارة والوصول الى الأسواق والتمويل وتشجيع انتشار أكبر لتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك التدفقات من الأسواق المالية الخاصة. كما ينبغي تشجيع عملية عولمة تكون مسؤولة من وجهة النظر الاجتماعية، وتكون مبنية على قواعد متفق عليها وتحمي حقوق الأفراد، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم، والقضاء على أوجه عدم المساواة في الوصول الى المعلومات وتكنولوجيا المعلومات. ومن اللازم أيضاً مراجعة آليات المؤسسات المالية الدولية لتشجيع ممارسة قدر أكبر من المراقبة على تدفقات رؤوس الأموال، ولا سيما على المدى القصير، وبالتالي الحد من تأثير البلدان النامية بعدم الاستقرار المالي.

وينبغي كذلك الحرص على أن تمارس المؤسسات الدولية سياستها بقدر أكبر من المرونة وأن تولي اهتماما أكبر لاحتياجات الدول النامية.

٦٩ - وقال إن وفد جامايكا يأسف للتقليص الكبير لمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا السياق، من الضروري دراسة بعض المسائل الهامة مثل الوظيفة الأساسية لهذه المساعدة الرسمية، والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية، ودور التجارة في هذا المجال، وحشد الموارد المحلية لأغراض التنمية، وتعبئة رؤوس الأموال الدولية الخاصة والاستثمارات الخارجية المباشرة، وإمكانية إيجاد مصادر جديدة للتمويل.

٧٠ - السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أشار إلى أنه رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بغرض إقامة شراكة دولية لتحقيق التنمية على أساس المساواة والعدالة، فإن حالة البلدان النامية قد ازدادت سوءا في الأعوام الأخيرة. وتواجه اللجنة الثانية مهمة تحديد المشاكل التي تحول دون إقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة والبحث سوية عن حلول ملائمة.

٧١ - وأضاف أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، حتى تتجنب انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية، أن تقيم علاقات اقتصادية دولية على أساس شراكة حقيقية، وتكثف التعاون الاقتصادي الدولي دون أن يغيب عن أذهانها أن لكل بلد الحق في تنمية اقتصاده في الاتجاه الذي يراه ملائما لخصائصه. لهذا، فمن الضروري وضع حد للعقوبات الاقتصادية الانفرادية، لكونها وليدة عقلية الحرب الباردة، وتتناقض بوضوح مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع القانون الدولي. إذ أن هذه التدابير لا تزيد من أجواء عدم الثقة والمواجهة بين البلدان وتحول دون التقدم الاقتصادي للبلدان النامية فحسب، بل تؤثر سلبا كذلك على العلاقات الاقتصادية الدولية. من هذا المنطلق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عملية من أجل القضاء عليها والحيلولة دون تطبيقها، وذلك طبقا لقرار الجمعية العامة ١٨١/٥٢.

٧٢ - واسترسل قائلا إنه من اللازم أن تشارك الدول النامية مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي، وذلك حتى تتم فيها مراعاة مصالح معظم بلدان العالم. ويتحتم على الأمم المتحدة أن تقيم علاقات تعاون وتنسيق وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية وتقوي دورها التوجيهي في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. ويتعين خاصة على الهيئات التابعة للأمم المتحدة التي تهتم بهذا النوع من التعاون أن توجه مساعدتها وجهة تعزيز القدرة الاقتصادية والتقنية للدول النامية.

٧٣ - وأضاف أنه من الضروري اعتماد تدابير ملائمة لإبطال الآثار السلبية لعمليتي العولمة وتحرير التجارة اللتين تسببتا في مشاكل اجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة في العديد من البلدان. ومن الأمور الجوهرية التي ينبغي وضعها في الاعتبار أن ليس ثمة نموذج وحيد أو قاعدة أو معيار فريدان للتنمية الاقتصادية، حيث تختلف الظروف ودرجات التنمية باختلاف البلدان. وينبغي أن تواجه محاولات أي منطقة أو بلد لفرض قيمهما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الآخرين بالرفض بشتى الوسائل. ومن المهم أيضا أن تكتسب البلدان النامية قدرا أكبر من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وأن يواكب ذلك تدعيم التعاون الاقتصادي الدولي لتشجيع التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ويجب بذل ما في الوسع من جهود لإقامة نظام اقتصادي جديد بين بلدان الجنوب يقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة. كما ينبغي استكشاف مصادر جديدة للتمويل الإنمائي وأن يتم، في أقرب الآجال، تطبيق نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك الالتزام الذي تعهدت به الدول المتقدمة بتخصيص

نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، والالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. وينبغي في هذا السياق إيلاء الأهمية اللائقة لمجهودات فريق العمل المخصص المفتوح العضوية بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد اجتماعه خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢.

٧٤ - السيد مايفا (مالي): عبّر عن مشاركته في تأييد بيان مجموعة ال ٧٧ والصين، وأشار إلى القلق الذي تثيره الاتجاهات الأخيرة للأسواق الدولية وآثار العولمة في المحيط الاقتصادي الدولي. إن هذه الظاهرة حتمية ولها بعض المزايا، غير أنها تنطوي على خطر تهيمش الدول الأكثر فقرا. ثم إن تفاقم الفقر والامية والأمراض يُظهر أهمية اندماج البلدان ومجموعات السكان الأكثر ضعفا في الاقتصاد الدولي. ويثني وفد مالي على جهود منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية في هذا الصدد، بيد أنه يدعو إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الدول الأكثر فقرا، لأن هذه البلدان لم تستفد إلا فيما ندر من الإصلاحات الاقتصادية التي حققتها مقابل توضيحات كبيرة. وأضاف أن هذه البلدان تحتاج، على نحو خاص، إلى الماء الصالح للشرب وإلى المزيد من مصادر الطاقة والمراكز الصحية والمدخرات ومؤسسات القروض الصغرى وإلى وسائل أفضل للاتصال وأمن أكبر وإمكانيات أكبر للتبادل والتعبير. ومن المؤسف ما يلاحظ من تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت تمثل منذ سنوات قليلة ٢٥ في المائة من المساعدة الثنائية ولا تكاد تصل اليوم إلى ١٠ في المائة.

٧٥ - واسترسل قائلا إن التنمية عملية معقدة ومطرودة وتنطوي على إصلاحات وعملية "تعلم اجتماعي"، وهي ليست مجرد تدفقات نقدية أو تنفيذ لبرامج ومشاريع قد لا تتلاءم في بعض الأحيان والوسط الاجتماعي والاقتصادي. لهذا السبب، تحث مالي الكيانات العامة والخاصة التي تشتغل في ميدان التنمية على التحلي بعقلية للتعاون تكون أكثر تطابقا مع المتطلبات الجديدة للتنمية التي ترد في برامج العمل المعتمدة في كبرى المؤتمرات الدولية المنظمة من قبل الأمم المتحدة. وينبغي أن يواكب هذه التدابير تدابير أخرى ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية وتنمية الهياكل الأساسية. وليس بوسع العديد من البلدان، لا سيما البلدان الأقل نموا، اللجوء إلى مصادر التمويل الخاصة، وذلك نظرا لتدني مستوى التنمية فيها وقدرتها التنافسية المحدودة للغاية في السوق الدولي. وتبعاً لذلك، سوف تحتاج البلدان النامية على مدى وقت طويل للتعاون الاقتصادي والمالي الدولي لتحسين حالة اقتصادها الكلي والقدرة التنافسية لقطاعات التصدير لديها. لهذا الغرض، ينبغي توجيه أنشطة المؤسسات المالية الدولية وتنسيقها من أجل تحسين اندماج ظروف البلدان الأقل نموا في الاقتصاد العالمي. وبالنظر إلى المشاكل التي تطرحها العولمة والتقلص المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، يستدعي الأمر إنشاء آليات مؤسسية جديدة للتنبؤ والوقاية يكون من شأنها إجراء متابعة وتقييم فعالين للمعاملات الدولية. وفي هذا السياق، يلاحظ وفد مالي بارتياح اقتراح الأمين العام بإحداث حساب للتنمية، ويساند قرار الجمعية العامة المتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١ بشأن تمويل التنمية. ويؤيد الوفد المالي أيضا إقامة صلات أكثر وثوقا بين المؤسسات الإنمائية الدولية بغرض خلق تضامن جديد وتدابير جديدة لموازنة قوى الأسواق المالية.

٧٦ - السيد كوليف (أذربيجان): ركز على المخاوف التي أثارها الأزمات الاقتصادية الأخيرة في بعض بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وفي الاتحاد الروسي، فضلا عن عدم الاستقرار الذي شهدته الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو. وقد أفسح الحوار الرفيع المستوى، الذي أجري أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر، المجال للتعبير عن مختلف الآراء بخصوص الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة ولتحرير التجارة. فقد قيل، على سبيل المثال، إن العولمة يمكن أن توصف بأنها توسيع على نطاق عالمي

لأسواق رؤوس المال والخدمات والسلع واليد العاملة، أو بأنها عملية مبنية على التقسيم الدولي للعمل وزيادة الإنتاج ورؤوس الأموال الدولية؛ وبمعنى أوسع، قد توصف العولمة على أنها اندماج للبلدان في الاقتصاد العالمي. وينشأ عن تحرير الاقتصاد العالمي الظروف اللازمة لزيادة الصادرات وتوسيع نطاق الاستثمارات الخارجية وتحقيق التنمية السريعة للبلدان.

٧٧ - ومضى قائلاً إنه من المؤسف أن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليست مستعدة كما ينبغي لمواجهة الأزمات التي نشأت في مختلف الأسواق. لهذا تدعو الحاجة إلى إحداث آليات فعالة لمنع حدوث مثل هذه الأزمات، التي تؤثر أساساً في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشادة بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة في دراسة هذه المسائل، فضلاً عن جهود الحكومات والمنظمات الدولية من أجل إحداث الآليات الضرورية.

٧٨ - وأضاف أن أذربيجان قد عانت منذ عدة سنوات من صعوبات اقتصادية تعزى إلى عملية الانتقال من نظام اقتصادي مخطط إلى اقتصاد السوق. وقد حدث نتيجة لذلك اختلال في الاقتصاد الكلي، إذ تقلص ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٠ في المائة، وسُجل تضخم جامح، وتدنت بشكل كبير جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وتعزى هذه الحالة الحرجة إلى أسباب مختلفة: تضخ العلاقات التجارية والإنتاجية، الأفقية منها والعمودية؛ وانعدام آليات جديدة للسوق وعدم الاستعداد الكافي وجمود هيكل الدولة الجديدة وعدم مبادرتها بإجراء إصلاحات اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك قاعدة تشريعية ملائمة، وارتفع العجز المالي والعجز في الميزانية إلى مستويات مخيفة، وتواصل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن ناغورنو كاراباخ.

٧٩ - وأردف قائلاً إنه ابتداءً من عام ١٩٩٥، شرعت حكومة أذربيجان في خطة ترمي إلى العمل على استقرار اقتصاد البلد، ووضع سياسة جديدة في مجال القروض والميزانية والإصلاحات الهيكلية من أجل تحرير الاقتصاد. وقد نتج عن ذلك استقرار سعر صرف العملة الوطنية، المانات. وفي عام ١٩٩٦، انخفض مستوى التضخم، واستعاد الاقتصاد نشاطه، وسجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة ١٠,٢٥ في المائة، فبلغ ٥,٧٥ في المائة عام ١٩٩٧. وقد أدى دعم القاعدة التشريعية والسياسات الضريبية وخصخصة الشركات التابعة للدولة، إلى تحقيق ارتفاع مستمر في حجم الاستثمارات الخارجية في أذربيجان فوصلت إلى ١ ٠٠٠ مليون دولار. وترى الحكومة أن الاستثمارات الخارجية المباشرة تقوم بدور هام في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وأنه ينبغي للبلدان أن تبذل ما في وسعها من أجل خلق مناخ مؤات للاستثمارات.

٨٠ - ومضى قائلاً إن الأمر يستدعي، بالنظر إلى ازدياد سوء الحالة الاقتصادية الدولية، إيجاد أسواق جديدة وشركاء جدد للتنمية الاقتصادية. وقد استهل أذربيجان برنامجاً لتحسين اندماجه في النظام الاقتصادي العالمي، واتخذ له استراتيجية تتجلى في إقامة ممر بين الشرق والغرب. وقد عُد في الآونة الأخيرة في باكو مؤتمر دولي لبعث الدور التاريخي لطريق الحرير، وشهد المؤتمر التوقيع على اتفاق أساسي متعدد الأطراف بشأن تنمية النقل الدولي في الممر بين أوروبا والقوقاز وآسيا. وسيكون من شأن تنفيذ هذا المشروع تيسير الوصول إلى شبكات النقل العابرة لأوروبا وآسيا، لدول القوقاز وآسيا الوسطى التي ليست لها منافذ على البحر، وتوثيق الصلات الإنتاجية والتجارية بين بلدان المنطقة، وتعزيز الوصول إلى الأسواق والتكامل، وإحداث تقارب بين اقتصاديات أوروبا وآسيا.

٨١ - السيد أيوب (العراق): قال إن الانهيارات المتتالية التي تشهدها الأسواق المالية، والأزمات المتعددة الأوجه في اقتصادات العديد من الدول، هي إلى حد كبير نتيجة للقيود والمصاعب والاختلالات التي فرضتها وما تزال تفرضها عملية العولمة الرأسمالية على الدول الأخرى، وعبّر عن رفض العراق القاطع لهذه العملية، التي أدت وما تزال إلى تهميش العديد من البلدان وإعاقة انتقال التكنولوجيا والاستثمارات والخدمات والسلع الأساسية.

٨٢ - وأضاف أن هذه العراقيل متعمدة من قبل الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى منع الدول النامية من الاستفادة من بعض المزايا التي قد يوفرها المناخ الجديد الذي يحيط بالاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى ظاهرة خطيرة وجديدة في العلاقات الدولية ألا وهي التعسف في اللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية على البلدان النامية، سواء كانت تلك التي تفرض بشكل أحادي أو التي تستغل من أجل فرضها آليات الأمم المتحدة المختلفة، خاصة مجلس الأمن. فالعراق يرحب تحت وطأة عقوبات اقتصادية قاسية ليس لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة منذ أكثر من ثماني سنوات، أدت وتؤدي إلى شلل كامل لكافة مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية لأكثر من ٢٢ مليون مواطن عراقي. وقد أكدت مختلف الهيئات الإنسانية والاقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن ما يزيد على مليون عراقي لا قوا حتفهم لحد الآن بسبب هذه العقوبات، ناهيك عن حوالي أربعة ملايين مواطن عراقي آخر، أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ، يعانون من سوء تغذية شديد ومن الأمراض المتصلة به، وذلك بسبب هذه الجزاءات الاقتصادية الظالمة والمناقضة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٨٣ - واسترسل قائلاً إن التقرير الصادر عن منظمة اليونيسيف في شهر أيلول/سبتمبر الماضي أشار إلى أن الدراسات التي أجريت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ تدل على أن حالات سوء التغذية الحادة بين الأطفال دون سن الخامسة قد زادت من ٣ إلى ١١ في المائة، وحالات توقف النمو من ١٨ إلى ٣١ في المائة، وحالات نقص الوزن من ٩ إلى ٢٦ في المائة. كما زادت حالات انخفاض الوزن عند الولادة بسبب سوء تغذية الأمهات من ٥ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٦ في المائة عام ١٩٩٦. وزاد معدل وفيات الأمهات إلى ٣١٠ لكل مائة ألف من المواليد الأحياء بعد أن كان ١١٧ في عام ١٩٨١. وأشار التقرير أيضاً إلى أنه في عام ١٩٩٠ كان العراق قد حقق توفير التعليم الابتدائي للجميع. أما الآن فإن ٢٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١١ سنة لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية وأن ٦٨ في المائة فقط من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ٦ سنوات هم الذين التحقوا فعلاً بالمدارس في عام ١٩٩٦. كما يوجد عدد متنام من أطفال الشوارع والأطفال العاملين.

٨٤ - وأضاف أن من حق المرء أن يتساءل عن دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاء هذه الكارثة الإنسانية. فالجميع يعلم بأن مجلس الأمن لم يتعامل، بسبب الضغوط الأمريكية، بشكل جدي أو منصف لحد الآن مع هذه القضية على الرغم من التقارير الكثيرة التي صدرت من داخل الأمم المتحدة ومن خارجها محذرة من مغبة إهمال هذه القضية الخطيرة. وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم عقوبات اقتصادية ٦١ مرة منذ عام ١٩٩٢. وهي تفرض حالياً العقوبات، أو تهدد بفرضها، على نحو ٧٥ دولة يسكنها أكثر من نصف سكان العالم. وقال إن الولايات المتحدة قد استغلت غياب المرجعية الدولية واختلال التوازن وغياب الديمقراطية في العلاقات الدولية لنهج سياسة تتسم بالمكابرة والتهور والدغمائية والتركيز على المدى القصير على مصالحها، بما يهدد العالم بالفرق في حمأة الفوضى والعنف. وأشار إلى أنه يأمل في ألا يقال بأن مجلس الأمن قد وافق على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء لمعالجة الوضع الإنساني في العراق لأن هذا البرنامج لا يمثل أصلاً حلاً واقعياً

على الإطلاق. ثم إن شعبا عريقا مثل شعب العراق لا يمكن أن يسمح للآخرين بتحويله إلى مجرد مخيم كبير للاجئين يتم إطعامهم من مواردهم.

٨٥ - وأضاف أن الأوان قد آن لكي يقال لأعضاء مجلس الأمن إن عليهم أن يحترموا المسؤولية التي أكلها إليهم الميثاق وأن يضعوا حدا لهذه المأساة، وذلك برفع الحصار الجائر المفروض على العراق منذ أكثر من ثماني سنوات. وإن العراق يطالب أعضاء مجلس الأمن بأن يتحملوا مسؤوليتهم القانونية والأخلاقية وينبذوا الازدواجية والانتقائية، إذ لا يجوز ولا يعقل لهذا المجلس أن يبقى أسير المصالح الأناضية الضيقة لعضوين من أعضائه لا يعان بالمصالح المشروعة للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة معتمدين في ذلك على القوة غير المسؤولة ومجافين لمنطق الحق والإنصاف الذي أكد عليه الميثاق.

٨٦ - السيد ياكوبا (النيجر): عبّر عن مشاركته في تأييد بيان إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظ أن جميع آثار الأزمة الاقتصادية والمالية المترتبة على العولمة لم تحظ بالتحليل الكامل، كما لم يتم التنبؤ بآثارها السلبية حتى يتسنى تبادلي اتساع نطاقها. فمن شأن العولمة أن تساعد التنمية العالمية، لا سيما في البلدان النامية، إذا برهنت الدول المتقدمة النمو عن التضامن اللازم واعترفت بأن الترابط يؤدي إلى وحدة المصير. ويفتضي الأمر إيجاد آلية تجعل من تجمع الثروات في معين واحد وسيلة لسد الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. كما ينبغي ملاءمة المؤسسات المالية الدولية مع الظروف المستجدة وإجراء الإصلاحات اللازمة لها.

٨٧ - وقال إن معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نموا مثل النيجر، قد شرعت في تنفيذ برنامج واسع للتكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف مؤسسات بريتون وودز - مع ما يجره ذلك من تكاليف اجتماعية بالنسبة للقطاعات الأكثر ضعفا من السكان - فضلا عن عملية نشر الديمقراطية وحسن الإدارة العامة. بيد أن دعم الديمقراطية في البلدان النامية والإبقاء على مسيرة الإصلاحات يستدعي إيلاء اهتمام شديد للموارد الخارجية الضرورية لتمويل التنمية. ورغم أن الدول النامية تعترف بالدور الأساسي للاستثمارات الخاصة في تقدم الاقتصاد الوطني وبضرورة خلق بيئة مواتية، فلم يتحقق بعد هذا النوع من الاستثمارات في الكثير منها، ولا سيما في البلدان الأقل نموا. ومن اليسير، في ضوء تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنوات الأخيرة إلى مستوى لم يسبق له مثيل، فهم الحالة المزرية التي توجد عليها البلدان الأقل نموا. وفي هذا الصدد، ينبغي تذكير الجميع بواجب التضامن وضرورة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بحرية. ذلك أن الهدف المتمثل في تخصيص الدول الصناعية لنسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما كان يعتبر حدا أدنى منذ عقدين، قد أصبح اليوم من قبيل الأحلام.

٨٨ - وأضاف أن من دواعي قلق البلدان النامية أيضا حالة الديون الخارجية. ذلك أن الديون المتعددة الأطراف التي ينوء بها كاهل البلدان الأقل نموا تجاه مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإقليمية تشكل عائقا أمام نمو هذه الدول. ويساند النيجر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وذلك رغم أنه يأسف لشروطها التقييدية والإبطاء في تطبيقها. كما أن النيجر يرحب في نفس الوقت بالمقرر الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين والذي يدعو إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ بشأن البلدان الأقل نموا، ويأمل في أن يتيح المؤتمر فرصة لحل المشاكل الخطيرة التي تواجه هذه البلدان. وفي منطقة الساحل، يمثل التصحر عائقا خطيرا أمام جهود البلدان الأقل نموا لتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن النيجر يولي أهمية كبرى لتنفيذ اتفاقية

الأمم المتحدة لمقاومة التصحر، وأعرب عن ثقته في أن يسفر اجتماع أطراف الاتفاقية الذي سيعقد في داكار (السنغال) في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٨، عن نتائج حاسمة.

٨٩ - واسترسل قائلاً إن القضاء على الفقر مافتى يشكل هدفاً أساسياً من أهداف الأمم المتحدة التي يؤيدها النيجر تأييداً كاملاً. وأضاف أن نطاق الفقر قد اتسع خلال الأعوام العشرة الماضية في النيجر على الرغم مما اتخذ من تدابير وبرامج. وقد تقدمت النيجر خلال مائدة مستديرة عقدت مؤخراً في جنيف، ببرنامج لمحاربة الفقر رحبت به جماعة المانحين. وأعرب عن امتنان النيجر للشركاء في التنمية الذين ساهموا في نجاح هذا الاجتماع، ولا سيما لمنظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - واستطرد قائلاً إن الصعوبات الاقتصادية سائدة في البلدان الأقل نمواً تزداد حدة بفعل الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. فقد تعرضت بعض المناطق لإعصار جورج ولظاهرة النينيو، وأدت الأمطار الطوفانية في النيجر إلى وقوع خسائر في الأرواح وهلاك الحيوانات وحدوث خسائر مادية كبيرة. وقد نتج عن هذه الكارثة تفاقم الحالة الغذائية الهشة أصلاً، وتفاقم الوضع الحرج للسكان وتهديد إنتاج الأرز تهديداً خطيراً. ويحتاج السكان من أجل مواجهة هذه الحالة إلى مساعدة مستعجلة، بما في ذلك الأدوية والمواد الغذائية والمدخلات الزراعية. وستوزع هذه المساعدة على السكان المتضررين عن طريق المراكز الإقليمية ودون الإقليمية لنظام الإنذار المبكر والإدارة في حالات الكوارث أو عن طريق المنظمات غير الحكومية. كما سيكون من الضروري إنجاز أعمال إعادة الإعمار وبناء الهياكل الأساسية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن التكلفة ستصل إلى عدة ملايين من الدولارات. ونظراً إلى أن النيجر ليس بوسعه تحمل هذه التكاليف الطائلة، فقد وجه نداء إلى المجتمع الدولي في آب/أغسطس ١٩٩٨ بغرض حشد الموارد الضرورية من أجل مساعدة السكان المتضررين.

٩١ - تولى الرئاسة السيد أوزو غارغين (تركيا)، نائب رئيس اللجنة.

٩٢ - السيد دون نانجيرا (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إنه يتبع باهتمام شديد عمل اللجنة الثانية. وأشار إلى أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مافتتت تحسن طريقة عملها، في نفس الوقت الذي تواجه فيه تحديات تزداد عدداً وتعقيداً يوماً بعد يوم. وتشمل برامج المنظمة وأنشطتها مسائل ذات أهمية كبرى بالنسبة للإنسانية، مثل التهيو لمواجهة الكوارث الطبيعية، وحماية الغلاف الجوي، وتقييم موارد المياه العذبة ومراقبة احتراز الأرض والتغيير المناخي والتنبؤ بهما، والسياحة، والمستوطنات البشرية، ودعم الدول النامية الجزرية الصغيرة وبناء القدرات عن طريق التعليم والتدريب. وتنكب المنظمة أيضاً على نشر المعلومات بشأن هذه المسائل، فقد قامت مؤخراً، على سبيل المثال، بإصدار منشور بشأن ثقب طبقة الأوزون التي جرى قياس مساحته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عند القارة القطبية الجنوبية فسجلت أعلى مستوى حتى الآن، إذ فاقت مساحته مساحة أوروبا بمرتين ونصف.

٩٣ - وأضاف أن ولاية المنظمة وعملها اليومي يهدفان إلى تشجيع التنمية واستدامتها، وهو أمر يستدعي منها أن تقوم بوظيفة مزدوجة تتمثل في تيسير تقديم الخدمات الإنمائية التي تحسن الأحوال المعيشية وأمن الجماعات والأمم والإنسانية جمعاء، وتنسيق أنشطة الدول الأعضاء في جمع المعلومات وتبادلها في مجالات من قبيل علم المناخ والموارد المائية. ونظراً إلى أن الظواهر المناخية لا تعترف بالحدود، فإن التعاون والتضامن الدوليين أمران لا غنى عنهما لنجاح عمل المنظمة والكيانات الأخرى المعنية بالتخفيف من المعاناة الإنسانية

والخسائر البشرية والمادية والاقتصادية وما تتعرض له نظم إدامة الحياة، والحد منها ومنعها. وينبغي أن يشمل هذا الدعم الجوانب المالية والفنية والمادية، كما يجب أن يكون مطردا وكافيا وأكيدا.

٩٤ - ومضى قائلًا إن المنظمة ستواصل في المستقبل إمداد البلدان ببيانات مناخية دقيقة في الوقت المناسب، ومنها التوقعات والإنذارات المتصلة بوقوع ظواهر مناخية ومرتبطة بالغلاف الجوي، كما ستواصل أنشطتها في ميدان مراقبة الظواهر المناخية مثل النينو والنينيا والتنبؤ بها. كما ستقدم توقعات متعلقة بالفيضانات والحرائق الحرجية، وستنشر على نحو منتظم المعلومات المتعلقة بحالة الغلاف الجوي وانبعاثات غازات الدفيئة. وستستمر في عملها التوجيهي من أجل تحسين عمل النظم المتعلقة بالأرصاء الجوية والمائية الوطنية، وستقدم الدعم للبلدان لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وستساهم المساعدة المقدمة من المنظمة في جهود الحكومات وكيانات القطاع الخاص المتعلقة بصياغة السياسات الهادفة إلى التخفيف من آثار هذه الظواهر. وفضلا عن ذلك، ستعمل المنظمة على تيسير عقد اتفاقات ثنائية وإقليمية من أجل تدعيم آليات مراقبة الأحوال الجوية والتنبؤ بها.

٩٥ - وأضاف أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ستواصل تعاونها مع المجتمع الدولي بغرض السيطرة على التدهور البيئي وآثار احتراق الأرض واستنفاد طبقة الأوزون وشح المياه والتلوث والكوارث الطبيعية والتكنولوجية، وستستمر في تسخير خبراتها الواسعة من أجل تحسين القدرات والهياكل الأساسية والشبكات ومحطات المراقبة والخدمات المتعلقة بالأحوال الجوية والمائية على الصعيدين الوطني والعالمي، والتي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية. وتعتقد المنظمة، في هذا السياق، اعتقادا راسخا بوجود إعادة النظر في الوظيفة التي يقوم بها العلم والتكنولوجيا في التنمية بحيث تطبق منجزات التقدم العلمي على نحو أكثر فاعلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٩٦ - السيد إرون (إسرائيل): قال إن البرامج الدولية قد قطعت خلال الخمسين سنة الماضية أشواطًا بعيدة في شتى المجالات، مثل ارتفاع الإنتاج الزراعي وتوفير المواد الغذائية والقضاء على الأمراض ومحو الأمية وارتفاع المدخيل وتحسين الأحوال المعيشية. بيد أن ألف مليون من البشر لا يزالون يعيشون في ظل فقر مدقع. وتكتسي المسائل التي تتدارسها اللجنة الثانية أهمية كبرى بالنسبة لتحقيق رفاهية البشرية، وذلك رغم أن الجوع وسوء التغذية ومظاهر الحرمان الاقتصادي تشكل تهديداً لأمن الدول والأقاليم والمجتمع الدولي بأسره.

٩٧ - ومضى قائلًا إن ثمة توافقًا في الآراء بشأن الأهداف التي ينبغي أن تحظى باهتمام التعاون الدولي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، ومن جملتها القضاء على الفقر وتوفير المواد الغذائية والقضاء على الأمراض وإيجاد حلول عالمية لمشاكل التغير المناخي والتصحر وإزالة الغابات، وتقديم مساعدة أكبر للبلدان النامية. وينبغي توافق الآراء هذا على اعتقاد مفاده بأن السبيل الوحيد لكفالة قاعدة من الموارد للأجيال المقبلة هو تحقيق التنمية المستدامة. كما أن الطريقة الوحيدة التي ستمكن ملايين الأشخاص المحرومين من الاستفادة من الرخاء المتنامي على النطاق العالمي هي اتخاذ مبادرات دولية مشتركة.

٩٨ - وأضاف أن إسرائيل قد قررت، بدافع من انشغالها العميق بهذه المسائل، أن تركز مشاركتها في هذا المجال على الجوانب الأكثر أهمية استنادًا إلى خبرتها ودرايتها مثل رفع الإنتاج الغذائي وتنمية المجتمعات الزراعية. وترى إسرائيل أن اعتماد محور متكامل يعتمد على العنصر البشري وعلى المشاركة من شأنه أن يقود

إلى تحقيق تنمية مستدامة حقيقية. وقد طبقت إسرائيل هذا النهج في إطار مركز التعاون الدولي الذي يقوم بتدريب أشخاص من مختلف أنحاء العالم لتمكينهم من استخدام طرق التنمية التي تعتبر أكثر فاعلية بالنسبة لمجتمعاتهم. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية استفاد أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من التدريب في إطار هذا البرنامج.

٩٩ - واسترسل يقول إن أحد دواعي القلق الرئيسية في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة يتمثل في الاستخدام الفعال للمياه. ذلك أن نضوب مصادر الري يجبرنا على إعادة النظر في استخدام المياه بوصفها سلعة دائمة التجدد، ويجعل العديد من البلدان تلجأ إلى الاستفادة من خبرة إسرائيل في هذا الميدان. فعلى سبيل المثال، بوسع إسرائيل أن تساعد هذه البلدان على إقامة العلاقة المثلى بين النباتات والتربة والمياه في المناطق التي لا تتوفر فيها موارد ري كافية. ويساعد هذا النوع من المساعدة أيضا في النمو الاقتصادي. وقد اتخذت إسرائيل أيضا في هذا السياق مبادرة حدود الصحراء، من أجل التعاون مع بلدان أخرى لتنمية المناطق شبه الصحراوية. وقد درست إسرائيل تكنولوجيات جديدة جرى تكييفها خصيصا مع المناطق الصحراوية، وهي تشمل أمورا عدة من بينها تعديل مناهج الري ونظم إنتاج الطاقة.

١٠٠ - وقال إن التعاون من أجل تحقيق أهداف عالمية يعتبر أمرا جوهريا. ذلك أن البرامج المذكورة قد حظيت بالمساعدة السخية من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة خارجية هولندا وكذا وكالات التنمية الدولية التابعة للدانمرك والنرويج، ومختلف المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة. وترى إسرائيل أن التعاون الإقليمي يشكل شرطا أساسيا لتحقيق التقدم الاقتصادي، وذكر أن البرنامج الإنمائي الدولي لإسرائيل يبذل كل الجهود الممكنة لتبادل المعلومات والأفكار مع جيرانه العرب. فمن بين ٣٠٠ ٤ شخص أجنبي استفادوا من التدريب في إسرائيل عام ١٩٩٧، ينتمي ٢٠٠ ١ منهم إلى بلدان الشرق الأوسط والسلطة الفلسطينية.

١٠١ - السيد ماتوتي (بيرو): عبر عن اشتراكه في تأييد بيان إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن السيطرة على آثار الأزمة الراهنة تتطلب رد فعل فوريا يتمثل في التعاون والتضامن. ونظرا إلى أن الدول النامية هي الأكثر عرضة للتأثر بظروف العولمة الراهنة، فينبغي أن تتحقق مساهمتها على نحو فعال في الاقتصاد العالمي، ورفع حصص المشاركة في المؤسسات المالية الدولية وتشجيع تطبيق الآليات الرامية إلى مواجهة الأزمة على أحسن وجه، وإلا فستتواصل معاناة السكان الأكثر عوزا من الآثار السلبية، فضلا عن التقلص الكبير لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

١٠٢ - واسترسل قائلا إن بيرو تعتبر، فيما يخص التجارة والتنمية، أن تحقيق تنمية مستدامة ملائمة يستدعي إحداث نظام تجاري يتسم بالشفافية والانفتاح والاستقرار والفعالية. وبموازاة مع ذلك، يجب دعم نظام التعاون الدولي بما يسمح بنقل الموارد المالية والتكنولوجية والعلمية التي تتوفر للاقتصادات الأكثر تقدما وإلى الدول النامية. وأشار إلى منجزات منظمة التجارة العالمية في تطبيق اتفاقات جولة أوروغواي، وإلى جولة المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة في مجال الزراعة والخدمات، وإنجاز الولايات المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول المعقود في سنغافورة في عام ١٩٩٦ بشأن المفاوضات الخاصة بالتجارة والمنافسة والاستثمار وتيسير التجارة. وتولي بيرو كذلك أهمية للتقارير المقدمة من الأمين العام بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي اشتملت على توصيات من أجل تنفيذ النتائج المتفق عليها خلال الدورة الموضوعية الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تهيئة بيئة تمكينية للتنمية (E/1997/647) وبشأن تطوير نظام متعدد الأطراف للتجارة

(E/1998/55). ومن جهة أخرى، توجه بيرو الانتباه إلى المنجزات الهامة التي حققتها الدول النامية في المجال التجاري بفضل اتفاقات التكامل الإقليمي المعقودة وفقا للقواعد والامتيازات التعريفية المنبثقة عن جولة أوروغواي، وهي الاتفاقات التي ينبغي أن تشجع بوصفها دعامة للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٠٣ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، أضاف أن بيرو تؤمن بأهمية إعلان كاراكاس الثاني الصادر عن وزراء مجموعة الـ ٢٤ الحكومية المشتركة المعنية بمسائل النقد الدولية، الذي يشير إلى أن التنمية والحد من الفقر في العالم مسؤولية لا تزال تقع أساسا على عاتق الشعوب والمؤسسات والحكومات في البلدان النامية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ينبغي وضع سياسات مناسبة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في عمل الهيئات العامة وكفالة إدارة جيدة للشؤون العامة. وفي الوقت نفسه، يتعين ضمان التعاون العالمي من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي. ويتبين من الحالة الراهنة للسوق المالي الدولي بوضوح أهمية اندماج البلدان النامية ومشاركتها أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي؛ ويجب أيضا مضاعفة الجهود من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، وهو أمر يستدعي توعية البلدان الصناعية وإقناعها بالفوائد التي ستجنيها من ذلك الأعداد الهائلة من السكان الذين يعيشون في ظل الفقر. وتلاحظ بيرو بقلق ما تبديه البلدان الصناعية من تحفظ إزاء زيادة الموارد من أجل تحقيق التنمية في البلدان الفقيرة، ولا سيما على المستوى المتعدد الأطراف وفي إطار البرامج الحكومية.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالديون الخارجية، قال إن بيرو ترى أن الجمعية العامة، وإن لم تكن المحفل الأمثل لإجراء مناقشات جوهرية بشأن مسائل السياسة الاقتصادية، فإن مداولاتها تنم إلى حد ما عن الاهتمام الذي توليه الدول الدائنة لخلق ظروف مؤاتية أكثر تمكن الدول المدينة من تحسين حالة مديونيتها. وقد أنهت بيرو التي رحبت بخطة برادي في آذار/ مارس ١٩٩٧، مفاوضاتها مع نادي باريس في أيار/ مايو من نفس العام. ورغم أن مسألة الدين قد حلت مبدئيا من حيث تعريفها، فمن الضروري أن تبدي البلدان الدائنة الإرادة السياسية اللازمة من أجل تطبيق المادة الرابعة من محضر نادي باريس المتفق عليه، الموقع في تموز/ يوليه ١٩٩٦، والتي تتناول تحويل الديون إلى مشاريع وبرامج للحد من الفقر وحماية البيئة ومحاربة الإتجار بالمخدرات.

١٠٥ - واستطرد قائلا إن بيرو قد أبدت في مناسبات مختلفة عزمها على مواصلة المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، وأعدت تأكيد الصلاحية الكاملة للمقررات المعتمدة في ريو عام ١٩٩٢ وخلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة، فضلا عن الالتزامات المتفق عليها في سانتا كروز دي لاس سييرا (بوليفيا)، والتي تم فيها التشديد على ضرورة النظر بشكل مشترك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة من شأنها أن تحد من الفقر والفوارق الاجتماعية. ومن المهم أيضا الربط بين عمل المحافل الأخرى مثل مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الخاصة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر، وبين عمل الآليات المالية الدولية وهيئات وبرامج التعاون في هذه المجالات، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة واللجنة الثانية.

١٠٦ - وفي إطار الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية التنفيذية، قال إنه ينبغي تدعيم دور الأمم المتحدة في هذا المجال. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تتسم البرامج والموارد المخصصة لهذا الغرض بالاستدامة والأمان وإمكانية التنبؤ بها وفق ما تقتضيه الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. وتقر بيرو بأهمية الدور الذي تقوم به الدول المتقدمة النمو التي ساهمت بأموال وموارد هامة في مختلف هيئات

الأمم المتحدة المكلفة بهذه الأنشطة، وتدعو هذه البلدان وغيرها لزيادة مشاركتها في هذا المجال. وفي الختام، عبر عن امتنانه لأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساعدة التي قدمها لبيرو من أجل مساعدته على التغلب على آثار ظاهرة النينيو.

١٠٧ - السيد غونزالز (باراغواي): أبرز الأهمية التي تكتسبها المواضيع الاقتصادية والمالية بالنسبة لباراغواي، أمام ما يشهده من قلق عدم استقرار الحالة الاقتصادية العالمية التي لم تسلم باراغواي أيضا من آثارها. ومن شأن العولمة وتحرير التجارة أن يمنحا الأمل في مستقبل أفضل. ولكن قد تكون لهما آثار هدامة أيضا، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لم تحقق بعد مستويات التنمية المطلوبة.

١٠٨ - وأضاف أنه على الرغم من جهود باراغواي خلال العقد الأخير من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فقد أبان اتجاه الناتج المحلي الإجمالي، على الخصوص بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦، عن الصعوبات التي تواجه اقتصادها في سبيل تحقيق مستويات نمو أكبر. وخلال هذه الفترة، تحقق معدل نمو وصل إلى ٤ في المائة، وهو رقم غير كاف لتحسين الدخل الفردي ومستوى النمو. وقد تضافرت عدة عوامل جعلت من هذه الحالة مدعاة للقلق، لا سيما هبوط الأسعار الدولية لسلع البلد الأساسية الموجهة للتصدير، وخصوصا في القطاع الزراعي، وتدني مستوى الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، والظروف المناخية غير المؤاتية للأنشطة الزراعية، والتي ازدادت سوءا خلال العام الماضي من جراء الآثار الهدامة لظاهرة النينيو.

١٠٩ - وأردف قائلا إن باراغواي تدرك جيدا أوجه القصور المتأصلة في النموذج الزراعي التصديري كأداة للنهوض بالتنمية، وترى أن معالجة قصور هذا النموذج أمر ذو أهمية حيوية. ولهذا الغرض، تقدمت الحكومة ببرنامج للإصلاح الهيكلي للاقتصاد يستهدف التحول عن النموذج الأولي القائم على التصدير إلى خطة مبنية على التصنيع التدريجي وتصدير سلع ذات قيمة مضافة أكبر باستخدام موارد وطنية كبيرة، وذلك من أجل تحقيق نمو دينامي وتحسين عام للأحوال المعيشية للسكان.

١١٠ - واسترسل قائلا إن اكتساب الاقتصاد العالمي للطابع الإقليمي وتكون كتكتلات تجارية، ليسا أمرين غريبين أو هامشين بالنسبة لآفاق التنمية الاقتصادية في باراغواي. فقد كانت إحدى الاستراتيجيات الأكثر أهمية لتنمية باراغواي إقامة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في عام ١٩٩١، على أساس حيز اقتصادي بلا حدود داخلية، تتمثل أهدافه الرئيسية في التنمية الاقتصادية للدول الأطراف وإدماجها في الأسواق الدولية. وتشكل النجاحات المحققة في إطار عملية الاندماج هذه وتحرير التجارة مدعاة لافتخار باراغواي والدول الأعضاء الأخرى في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وتدفعها لمضاعفة جهودها لإرساء دعائم اتحاد جمركي كامل وسوق مشتركة كاملة.

١١١ - وقال إن باراغواي تعترف بالدور البارز الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية في تهيئة بيئة تمكينية للتنمية وإحداث نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والاستقرار والشفافية وقابلية التنبؤ. لهذا ترى باراغواي أن من الضروري تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي على نحو سريع وفعال، لا سيما تلك المتصلة بالمنتجات الزراعية، والوصول إلى الأسواق والقضاء المبرم على الحواجز الحمائية. وفيما يخص تجارة المنتجات الأولية، تعيد باراغواي التأكيد على موقفها بوصفها عضوا في

مجموعة كيرنس من البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية، والتي عبرت عن تأييدها لتحرير التجارة الدولية لهذه المنتجات والقضاء على أوجه الخلل التي ما زالت سائدة في هذا القطاع.

١١٢ - ومضى قائلاً إن باراغواي تعتبر أن التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية أمر إيجابي للغاية، وهو يتيح فرصاً لا ينبغي تضييعها، لا سيما في الأوقات العصيبة حيث لا يتأتى دائماً الاعتماد على مصادر التعاون التقليدية. وذكر في هذا الصدد بالاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، التي أعادت التأكيد على رغبة البلدان النامية في اتخاذ تدابير جماعية من أجل البحث عن مصادر إضافية للتعاون. ومن الضروري تكثيف التعاون بين بلدان الجنوب، وهو ما من شأنه أن يعجل بتنمية هذه البلدان وكذا بعملية الاندماج، وأن يعطي في الوقت نفسه دفعه للحوار بين بلدان الشمال والجنوب.

١١٣ - السيد مانغويلا (ليسوتو): أشار إلى أنه على مشارف الألفية الجديدة، ما زالت المشاكل المرتبطة بالبيئة العالمية، مثل ارتفاع المواد السمية وغازات الدفيئة أو ظاهرة الأمطار الحمضية، تزداد تفاقمًا وتمس كلا من الدول المتقدمة النمو والدول النامية. وقال إن الارتقاء بالبيئة إلى مستوى أفضل عملية صعبة تتطلب إصراراً وثباتاً على الالتزامات، وهي نفسها الروح التي ينبغي أن تسود خلال المؤتمر الرابع للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يعد مناسبة فريدة لاتخاذ تدابير ترمي إلى وقف تدهور البيئة العالمية.

١١٤ - وقال إن البلدان الأقل نمواً مثل ليسوتو تعتبر أن تدهور البيئة يتصل صلة وثيقة بشح الموارد الاقتصادية الحيوية. وتنكب الحكومة حالياً على إعداد تدابير سياسية مناسبة في هذا الصدد، بيد أن اشتراك المجتمع الدولي فيها أمر أساسي حتى تؤتي جهود حكومة ليسوتو وشعبها أكلها. وهذا يفسر اهتمام ليسوتو بنتائج المفاوضات الجارية بشأن الجوانب التنفيذية لإحداث "آلية من أجل تنمية نظيفة" تراعى فيها مصالح البلدان الأقل نمواً. ومن المشاكل الأكثر أهمية التي تواجه ليسوتو هشاشة النظم الجبلية في البلد والتهديد الذي يشكله الجفاف وعملية التصحر المتواصلة، مما يساهم في تدهور النظم البيولوجية ويمكن أن يؤدي إلى تقليص مشاركة ليسوتو في التنوع البيولوجي العالمي. وبالنظر إلى الفقر المدقع والحالة الزراعية والبيولوجية الصعبة التي يعيشها البلد، تضطر الحكومة إلى إيلاء أهمية أكبر للمسائل الاجتماعية والاقتصادية على حساب التنوع البيولوجي. وهكذا يسجل تقصير كبير في الحفاظ على المناطق المحمية، رغم أن البلد يضم مساحات شاسعة من النظم البيولوجية الجبلية النادرة أو المنعدمة في بقية أجزاء المنطقة دون الإقليمية. وترحب ليسوتو، في هذا السياق، بموافقة صندوق البيئة العالمية على مشروع سيساعد على المحافظة على الحياة النباتية في الجبال وإحراز تقدم أكبر في الاستخراج المستدام للمياه ومحاربة تحات التربة، وهي أمور جوهرية بالنسبة لكل من ليسوتو وجنوب أفريقيا.

١١٥ - وقد أعرب البلاغ الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال العام الحالي، عن الانشغال العميق إزاء التهميش التدريجي للبلدان الأقل نمواً كأثر من آثار العولمة وتحرير التجارة. وأبرزت نفس المشكلة استنتاجات الحوار الرفيع المستوى الذي أقيم مؤخراً بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للسياسة العامة. وفي وقت لاحق، تمت دراسة أكثر تعمقاً لل صعوبات والمخاطر المترتبة على العولمة وتحرير الأسواق خلال مائتين مستديرتين وزاريتين. وقد خرجت هذه الاجتماعات باستنتاج مفاده أن التوزيع غير المتكافئ لمكاسب العولمة ومخاطرها يقتضي عقداً جديداً بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، قائماً على تضامن حقيقي وتقاسم للمسؤوليات،

وذلك من أجل خلق ظروف تكون فيها جميع البلدان على قدم المساواة وتحصل على مكاسب قصوى من هذه العملية. وفي هذا الصدد، يحتوي تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن مصادر النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها بعض التوصيات الملائمة، مثل القضاء على الحواجز غير التعريفية التي تمس على وجه الخصوص البلدان الأقل نمواً، وتطبيق الاعفاء من الرسوم الجمركية على صادرات البلدان الأقل نمواً، وتحويل ديونها الثنائية إلى منح. وترى ليسوتو أيضاً أن من الضروري، لتفادي التهميش المتواصل للبلدان الأقل نمواً، منحها قدرًا أكبر بكثير من المساعدة المالية والتقنية في ظل شروط مواتية، كي يمكنها تنمية الهياكل الأساسية، وتطوير الاتصالات، وتحسين قدراتها وتعزيز مؤسساتها. وتضم التوصيات الملموسة الرامية إلى مساعدة هذه البلدان، من جملة أمور، رفع القيود عن الواردات من المنتجات النسيجية من البلدان المصدرة الصغرى، وإلغاء المعاملة التفضيلية الخاضعة لأجال محددة. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن البلدان الأقل نمواً، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، ذا أهمية حيوية في القضاء على الفقر في هذه البلدان.

١١٦ - وقد أقر أيضاً خلال مداوولات الأمم المتحدة بأن البلدان التي اتخذت تدابير جذرية لإصلاح الاقتصاد الكلي والتي لم تحقق نتيجة لذلك أي زيادة في العمالة أو تحسينا عاما لأحوال السكان المعيشية، تظل عرضة لاستيلاء أنظمة غير ديمقراطية على الحكم من جديد. ويقدم ليسوتو للأسف مثالا على ذلك، ذلك أن منشأ الصراع بين الحكومة وأحزاب المعارضة التي خسرت الانتخابات هو الحالة الاقتصادية في البلد، حيث ما زالت الحكومة ومؤسساتها تشكل أرباب العمل الرئيسيين. فإذا كان من المؤكد أن العولمة وتحرير التجارة قد جلبت منافع لبعض البلدان، فلا يمكن أيضاً إنكار أن عدم استقرار المحيط الاقتصادي الهش أصلا في بلد أقل نمواً ولا ساحل له مثل ليسوتو، يجعل هذا المحيط بالغ الوهن. وقد ساهمت الأزمة الحالية في تخفيض قيمة عملات بلدان الجماعة الانمائية لأفريقيا الجنوبية، وهو ما زاد في هشاشة الحالة في ليسوتو التي تعتبر مستوردا كبيرا للمواد الغذائية. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات المتفق عليها لصالح البلدان الأقل نمواً.

١١٧ - السيد ستاغ (بنما): عبر عن تأييده لبيان وفد إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وكذا بيان وفد غواتيمالا باسم الدول السبع الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وذكر أيضاً بإعلان بنما، الصادر عن رؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في اجتماع مجموعة ريو في أيلول/سبتمبر الماضي، الذي تطرق إلى الفرص والتحديات الجديدة التي تطرحها عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة، وكذا التغييرات التي ستحدثها وآثارها على بلدان المنطقة. وتعرب بنما عن انشغالها فيما يتعلق بعدم وضوح الرؤيا الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتسم، من جملة أمور، بالتأزم المالي والتدهور المتواصل للبيئة، وهما ظاهرتان تزدادان ترابطا في إطار الهيكل الاقتصادي للبلدان والمناطق. وتولي بنما أهمية كبرى للمداوالات المتصلة بالمواضيع الاقتصادية، وتحث على تدعيم الصلات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١١٨ - وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة، واصلت بنما تنفيذها جدول أعمال القرن ٢١ وتوجيهات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ومن النتائج الملموسة لهذه السياسة، تجدر الإشارة إلى اعتماد القانون رقم ٤١ الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٨، أو القانون العام بشأن البيئة في جمهورية بنما، والذي نص على المبادئ والقواعد الأساسية لحماية البيئة والحفاظ عليها وتجديدها. ويجري أيضاً إعداد الاستراتيجية البيئية للبلد، وقد شرعت في عملية تنظيم استخدام الأراضي وتقديم حوافز ملموسة من قبيل مشروع التنمية الريفية المستدامة في دارين، الذي يهدف إلى الحفاظ على محمية المحيط الحيوي في مضيق دارين، الذي يعتبر مولد البشرية وتحسين الأحوال المعيشية لسكانه.

١١٩ - ووفاء من الحكومة بالتزاماتها الإقليمية، أنجزت مشروع الممر البيولوجي الأطلسي لأمريكا الوسطى في بنما، الذي يضم منطقة الساحل الكاريبي بأكملها، وسيصبح جزءاً من الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى. وعلى الصعيد العالمي، وقعت بنما بروتوكول كيوتو الذي من المنتظر أن تصدق عليه الجمعية التشريعية قريباً. وفضلاً عن ذلك، شرعت، طبقاً لما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في برنامج للقيام بحصر وطني لانبعاثات غازات الدفيئة؛ وبمساعدة القطاع الخاص. ستنشئ الحكومة مؤسسة وطنية للنهوض بتنمية نظيفة تراعي البيئة. وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لمقاومة الجفاف والتصحر، يجري تقييم التغييرات الحاصلة في استخدام التربة وآثار تدهورها، ومن المنتظر إجراء تشخيص بشأن هذا الموضوع قريباً بغرض اقتراح أوجه التكيف المناسبة. وبخصوص الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، تجري صياغة استراتيجية وطنية وخطة عمل بشأن الموضوع، وتم إعداد أول تقرير وطني بشأن التنوع البيولوجي بالبلد. وتعتبر بنما موقعها الجغرافي من ميزات الاقتصادية الرئيسية. وتعد قناة بنما التي ستصبح تحت السلطة المطلقة لبنما في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ومنطقة كولون الحرة، مثلين هاميين على الاستفادة كما ينبغي من هذا الموقع خدمة للتجارة الدولية.

١٢٠ - السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا): أشار إلى أن الأحوال العالمية قد اتسمت خلال الأعوام الأخيرة بتناقص المواجهات السياسية وتزايد الترابط الاقتصادي والعولمة. وقد تمت الإشارة سابقاً إلى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرافقة لعملية العولمة، وأن الأزمة المالية، التي زادت من حدة هذه الظواهر في العديد من البلدان، امتدت إلى جميع القارات تقريباً. وربما يفضي الترابط المتزايد بين الاقتصادات الوطنية إلى نزوب رؤوس الأموال واضطراب تدفقات القروض من النظام المصرفي والهبوط الكبير في أسعار الأسهم. وتقوم مؤسسات بريتون وودز بدور هام في إنشاء نظام مالي عالمي. ويتعين تكثيف التنسيق في هذا المجال، باشتراك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والحكومات الوطنية. ويمكن أن تساهم اللجنة الثانية مساهمة مهمة في هذا الصدد.

١٢١ - وأردف قائلاً إن الاندماج الاقتصادي والتعاون على الصعيد الإقليمي يشكلان جزءاً هاماً من عملية العولمة. وينبغي أن تكون البلدان الصغيرة والمتوسطة في وضع يسمح لها بانتقاء هذا الخيار الذي يمنح اقتصاداتها قدراً أكبر من الكفاءة والتنافسية. ويتعين توفير وسائل أكبر للمؤسسات الدولية لتيسير هذه العملية. وتولي جمهورية مولدوفا أهمية بالغة لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، التي يمكنها تقديم المساعدة التقنية والخبرة لإدماج البلدان في النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، يتعيّن على الأمم المتحدة القيام بدور هام في إعادة تنشيط التنمية وإحداث أطر مؤسسية تضي على الاقتصاد العالمي قدراً أكبر من الفعالية والتكافؤ. وإن تطور الحالة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يوضح أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية ترافقها العديد من المخاطر والصعوبات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. وقد امتدت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا إلى الاتحاد الروسي وأثرت على الحالة الاقتصادية في كثير من بلدان المنطقة. لذلك يتعيّن دراسة مسألة المساعدة الدولية من جديد لإضفاء الاستقرار على اقتصاد السوق في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٢٢ - ومضى يقول إن الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها جمهورية مولدوفا منذ عام ١٩٩٢ ترمي إلى تحقيق اندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي، بيد أن التكلفة كانت باهظة بالنسبة للسكان، فبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧، تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٠ في المائة بالقيمة الحقيقية، ولم يتحقق إلا في سنة ١٩٩٨ توقع

نمو الاقتصاد الكلي بنسبة تعادل ١,٠١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبدأت جهود مولدوفا تؤتي أكلها، إذ يتم ترسيخ دعائم اقتصاد سوقي حقيقي، وفي ١٩٩٧ تحقق توازن الاقتصاد الكلي، مع انخفاض سنوي للتضخم بنسبة ١٢ في المائة. وتمثل إحدى أولويات جمهورية مولدوفا في تحقيق تقدم في عملية الخصخصة. فعلى مدى خمس سنوات، نُقلت ٥٠٠٠ شركة إلى القطاع الخاص، وفي عام ١٩٩٧، شرعت الحكومة في خصخصة الأراضي.

١٢٣ - وقال إن جمهورية مولدوفا تشارك بنشاط في التعاون الإقليمي والدولي، وتحاول حل مشاكلها بمعية جيرانها: جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان. وقد التقى رؤساء وزراء البلدان الأربع مؤخرًا في واشنطن. كما بدأ الاتفاق الثلاثي المعقود بين أوكرانيا ومولدوفا ورومانيا وكذا التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود يعطيان نتائج ملموسة. وتهتم مولدوفا أيضا بتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وكذا مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

١٢٤ - واستطرد يقول إن مسؤولية النهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي لإعطاء دفعة للتنمية تقع على عاتق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تعرب مولدوفا عن امتنانها لمختلف هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على ما قدم لها من مساعدة. ويتعيّن، كما أشار إلى ذلك الأمين العام ورئيس البنك الدولي، زيادة التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وتوضح تجربة جمهورية مولدوفا ضرورة عدم إغفال الجوانب الاجتماعية من الإصلاحات الاقتصادية، فمن شأن ذلك تقويض ثقة المجتمع وتعزيز موقف أولئك الذين يعارضون تطبيق الإصلاحات الديمقراطية.

١٢٥ - واختتم كلمته بقوله إن جمهورية مولدوفا تولي أهمية كبرى للمساعدة التي يمكن أن تقدمها البلدان المانحة فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية المباشرة، وقد ابتكرت الكثير من الحوافز لاجتذاب هذه الاستثمارات. كما تعطي الأهمية أيضا لتطبيق توصيات البرنامج الإنمائي، التي تم التوصل إليها بعد مفاوضات استمرت سنين عديدة، والتي تعكس توافقا في الآراء بشأن السياسات والإطار المؤسسي المتصلين بأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٢٦ - السيدة راهولينيرينا (مدغشقر): أعربت عن مساندتها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشارت إلى أن الكساد الذي يهدد العديد من مناطق العالم قد وضع حدا للأمال التي كانت معلقة على العولمة لخلق تنمية اقتصادية عامة. فالهوة الفاصلة بين البلدان الغنية والفقيرة تزداد اتساعا، وأصبحت البلدان ذات الموارد المحدودة تؤدي دور المتفرج فقط على الحالة الاقتصادية الدولية. ولا تستطيع البلدان النامية، ولا سيما الأقل نموا، الاندماج في الاقتصاد العالمي لأنها تواجه عراقيل مثل عبء الديون والحوافز التعريفية وغير التعريفية المطبقة على منتجاتها الرئيسية الموجهة للتصدير. وفي هذا السياق، ترى مدغشقر أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن تُعمم على جميع البلدان الأقل نموا. كما ترى أن بعض الهيئات مثل منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمات مختصة أخرى، ينبغي أن تقدم مساعدة تقنية أكبر للبلدان الأقل نموا من أجل تعزيز قدرتها الإنتاجية ومساعدتها على جني ثمار العولمة وتحرير التجارة.

١٢٧ - واسترسلت قائلة إن خطر استمرار الأزمة الحالية وانتشارها يستدعي التفكير ملياً في مفهوم العولمة ورؤية أكثر واقعية لتطبيقها. وينبغي، كيما تعطي العولمة دفعا للنمو الاقتصادي، إتاحة آليات تمكّن من مراعاة

مصالح جميع البلدان، وتعتمد على إدارة ديمقراطية للعلاقات الاقتصادية الدولية. والبلدان الأقل نموا هي أكثر من يعاني من آثار العولمة الضارة، لقلة مواردها وضعف اقتصاداتها. فضلا عن ذلك، تتعرض البلدان الجزرية مثل مدغشقر لكوارث طبيعية من قبيل الأعاصير، والجفاف وآفة الجراد.

١٢٨ - ومضت تقول إن مدغشقر، التي ترى أن التنمية أمر يهم جميع البلدان، كررت خلال قمة بلدان حركة عدم الانحياز اقتراحها بإحداث ثلاثة صناديق: صندوق نقدي أو مالي، وصندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق لتثبيت أسعار السلع الأساسية. وفي نفس الوقت تحث مدغشقر البلدان الأخرى على تعزيز التعاون الدولي لإعطاء دفعة للنمو. ومن اللازم، لحل الأزمة الحالية، إقامة علاقات تعاون مبنية على تقسيم عادل للثروات ومراعية لمصالح جميع البلدان، وأن يكون نقل التكنولوجيا والمعلومات من بين مكوناتها.

١٢٩ - وأضافت أن مدغشقر تعتقد أن من اللازم تخصيص اعتمادات كافية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، والحرص على أن تتسم هذه الأنشطة بقبالية التنبؤ والحياد والتعددية. وثمة أيضا حاجة عاجلة إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، من أجل نفخ روح جديدة في التعاون الدولي، فهو الأداة الأكثر فعالية لمواجهة مشاكل العالم حاليا.

١٣٠ - السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن مشاركته في تأييد الملاحظات التي أبدتها ممثلي إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي عصفت بالعديد من البلدان، يمكن أن تنتقل عدواها من بلد إلى آخر وتؤدي إلى حصول ركود اقتصادي عالمي. وقد أثبتت هذه الأزمة، وبخاصة في أعقاب انهيار الأسواق المالية في جنوب شرق آسيا وما رافق ذلك من هبوط في أسعار المواد الأولية كالنفط، أن عولمة الاقتصاد سلاح ذو حدين، إذ يمكن أن تعرض البلدان النامية إلى مخاطر كبيرة، مع ما ينجم عن ذلك من اضطرابات اجتماعية من جراء تفاقم الفقر والبطالة. كما أن الشكل الذي اتخذته العولمة يبعث على القلق، لأنه يؤدي إلى تغليب عامل الربح على العوامل الإنمائية الأخرى، ويسعى إلى تحجيم دور الدولة، متجاهلا مسؤوليتها في ضمان العدالة الاجتماعية لمواطنيها.

١٣١ - وأضافت أن البلدان النامية غير قادرة على الاستفادة من الفرص الموعودة للعولمة نظرا لاستمرار تهميش دورها في عملية صنع القرار الاقتصادي، وفرض القيود على فرص وصولها إلى الأسواق الدولية، والموارد المالية والتكنولوجية. إن مواجهة الحقائق الراهنة للاقتصاد الدولي تتطلب تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حلول للأزمة. وفي هذا الإطار، هناك حاجة ماسة لتمكين الأمم المتحدة من لعب دور أكبر وإجراء حوار جاد ومتكافئ بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية. وقد شكلت الاجتماعات رفيعة المستوى حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر، خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، ترى الجمهورية العربية السورية أن النظر في مسألة تمويل التنمية يتيح فرصة العمل بدافع من روح الشراكة والتعاون لإيجاد حلول عملية، وبالأخص فيما يتعلق بمشكلة الديون.

١٣٢ - وأردف قائلا إن الجمهورية العربية السورية قد أصدرت العديد من التشريعات بهدف تحقيق مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في البلد. بيد أنها ترى أن استبدال المساعدة الخارجية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لن يساهم في إيجاد حلول لمسألة تمويل التنمية. فقد أثبتت التجربة أن الاستثمارات المباشرة غير قابلة للتنبؤ وتحمل في طياتها العديد من المخاطر. وترتكز السياسة الاقتصادية للجمهورية العربية السورية على تنوع

الموارد الاقتصادية الوطنية، وعلى التعددية الاقتصادية التي جعلت القطاعين العام والخاص مسؤولين عن إنتاجية الاستثمارات، بحيث يغطي القطاع العام قصور القطاع الخاص عند الضرورة. وتعمل الحكومة على تمكين جميع فئات المجتمع من الاستفادة من عوائد التنمية وعلى تمكين المرأة من المشاركة في التنمية وبناء المجتمع.

١٣٣ - واختتم قائلاً إن الجمهورية العربية السورية تشارك بنشاط، على الصعيد الإقليمي، في الجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تولي أهمية للشراكة الأوروبية - المتوسطية. إلا أن جهود تحقيق السلام والتنمية في المنطقة لا تزال تصطدم باستمرار اسرائيل في احتلالها للأراضي العربية. وتواجه المفاوضات في إطار عملية السلام أزمة حقيقية بسبب رفض اسرائيل تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وتصر اسرائيل على إدامة سياسة الاحتلال وتوسيع الاستيطان والاستيلاء على الأرض والمياه في الجولان السوري المحتل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما لا تزال تفرض قيوداً على تنقل الأفراد في ظل عدم كفاية المرافق التعليمية. إن هذه السياسات الاسرائيلية تتنافى وقرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرار ٢٠٧/٥٢ الصادر عن الجمعية العامة.

١٣٤ - السيد نيايو (الكاميرون): قال إن العالم يقف الآن، في أعقاب فترة طويلة من التوسع الاقتصادي، على شفا أزمة تنتقل عدواها من منطقة إلى أخرى. ورغم أن ظاهرة العولمة عجلت بالتوسع الاقتصادي عبر الحدود، فإنها زادت كذلك من خطر العدوى، كما أثبتت ذلك الأزمة الآسيوية الأخيرة. ومن اللازم تقويم أوجه عدم التكافؤ بين الدول الناجمة عن العولمة، وتضادي تهميش البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

١٣٥ - وأضاف أن الأمين العام أشار، في تقريره عن أعمال المنظمة (A/53/1)، أنه رغم التوسع الاقتصادي الأخير، يعتمد خمس سكان العالم في إقامة أودهم على دولار واحد يوميا، وأن معدل عمر ثلث سكان أفريقيا لن يتعدى ٤٠ سنة، وأن الأزمة الاقتصادية الآسيوية يمكن أن تجلب الفقر إلى ٥٠ مليون إندونيسي. وفي ظل هذا الواقع القاتم، يتعيّن على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير لتخفيف آثار عملية العولمة وبذل جميع جهوده لما فيه خير البشرية جمعاء.

١٣٦ - ومضى قائلاً إن من اللازم، على الصعيد الوطني، صياغة سياسات محلية وملتصلة بالاقتصاد الكلي لصالح الفئات الفقيرة؛ وتنفيذ برامج التكيّف الهيكلي التي تعزز تقديم المساعدة للفئات الأقل حظاً، وتحميها من تخفيضات الميزانية، وتزيد الإنفاق الاجتماعي؛ وتحسن فرص الوصول إلى وسائل الإنتاج، مع إعطاء الأولوية للقطاع غير الرسمي وتعزيز القروض الصغرى؛ وضمان التكافؤ، ولا سيما بين الرجل والمرأة. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي تهيئة بيئة تمكينية عن طريق تحسين العلاقات التجارية، وتقليص الديون الخارجية، ونقل التكنولوجيا. إذ أن تحسين نوعية حياة الفئات الأكثر ضعفاً ليس عملاً تضامنياً فحسب، بل دليلاً على حسن تقدير الأمور في المجال الاقتصادي، فقد تترتب عنه آثار مضاعفة في العديد من المجالات، في العمالة والإنتاجية الاقتصادية، وتنظيم الأسرة وحماية البيئة.

١٣٧ - واختتم قائلاً إن وفد الكاميرون يساند، في هذا السياق، المجالات الخمسة ذات الأولوية التي أوردها الأمين العام لمساعدة أفريقيا، وهي: زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتيسير وصول أكبر إلى الأسواق، وتشجيع الاستثمارات، وتيسير الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحويل الديون الثنائية إلى منح. ومن المناسب أيضاً تعزيز العلاقات والتعاون بين الجهات الراعية للتنمية ودعم قدرات المنظمات المتعددة الأطراف

الرئيسية مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتمكينها من الاستجابة بكفاءة للآزمة الاقتصادية العالمية. وفي الأخير، يتعيَّن تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب تعزيزاً نشطاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.
